مبادرة الإصلاح العربي

AR

سلسلة السياسات البيئية

الكهرباء والاحتجاجات ومواطنة الطاقة في لبنان

ياسمينة الأمين

نُشر من طرف:

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبرًا للأصوات الملهمة استنادًا إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

عن الكاتبة

ياسمينة الأمين هي طالبة دكتوراه في جامعة كوليدج لندن (UCL) ومستشارة أبحاث في ARI، وتعمل على مشروع "Just Energy Transition" في تونس. تركز أطروحتها على النهج المتحرر من الاستعمار في عدالة الطاقة والتحولات في البلدان النامية، مع التركيز بشكل خاص على لبنان وتونس. وهي حاصلة على درجة الماجستير في التكنولوجيا البيئية من إمبريال كوليدج لندن، متخصصة في إدارة المياه. تشمل خبرتها البحثية السابقة في السياسة العامة والمنظمات الدولية التكيف مع تغير المناخ، والصراعات والهجرة، وأمن المياه والطاقة، والتحولات المستدامة.

هذه الدّراسة جزء من مشروع دِراية التابع لمبادرة الإصلاح العربي، والهادف إلى تطوير البحث الشامل من خلال النشاط والمناصرة المستنيرة. يركز المشروع على العمل الميّداني والبحث متعّدد المنهجيات في كل من العراق ولبنان والمغرب وتونس، حيث يستكشف كيف تقوم المجتمعات والمنظمات في الخطوط الأمامية بالتعبئة حول القضايا البيئية باعتبارها متشابكة مع غياب العّدالة على المستوى الاجتماعي-الاقتصادِي والسياسي في جميع أنحاء المنطقة. مشروع دراية هو جزء من شبكة تحالف المعرفة لحماية المّدافعين عن البيئة (KALLIED)، التي تضم 32 منظمة من 22 دولة الجنوب العالمي، ويتم تمويلها من قبل مركز بحوث التنمية الّدولية (IDRC) في كنّدا

إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.

© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: بيروت، لبنان. يقف المقرّ المتضرّر لمؤسسة كهرباء لبنان في مار مخايل شبه مهجور، وتطلّ واجهته المحطّمة على أكوام من الركام والخردة المعدنية.

© ياسمينة الأمين

حزيران/يونيو 2026

المحتويات

1. مقدمة 7

2. السياق: أزمة الطاقة المستمرة في لبنان وتزايد استخدام أنظمة الطاقة الهجينة 9

3. ما مواطنة الطاقة؟ 10

4. النزاع على الكهرباء وحدود التعبئة 12

1.4. العمالة الهشة وتفكك الحركة النقابية 21

2.4. احتجاجات الكهرباء والمعارضة 41

3.4. بعد الانتفاضة: احتجاجات الطاقة في أوقات الانهيار 51

5. أشكال جديدة للمواطنة الطاقية؟ ترتيبات الطاقة المحلية في ظل الأزمة 17

1.5. ما هي مجتمعات الطاقة والتعاونيات؟ 71

2.5. تعاونيات الطاقة في لبنان: الفرص والعقبات 91

3.5. الشبكات الصغيرة المحلية ومبادرات الطاقة المتجددة 12

6. التوصيات والخلاصة 24

ملحق: قائمة الأشخاص الذين قابلناهم 26

1. مقدمة

في جميع أنحاء العالم، غدت مشروعات الطاقة ساحة للنزاع والخلاف. لطالما قاومت المجتمعات المحلية استخراج الوقود الأحفوري بدواعٍ تتعلق بالصحة والأضرار البيئية والتهديدات التي تمسّ سُبل عيشها،[1] وتحدث الآن ديناميات مماثلة حيال مشروعات الطاقة المتجددة.[2] في حين تواجَه هذه التحركات بالتجاهل بوصفها حالات مقاومة من نوع «ليس في عقر داري» (NIMBY)،[3] نظم السكان أنفسهم حول مطالب أوسع تتمثّل في الحصول على كهرباء ميسورة الكلفة ومستقرة، مؤكدين أن الطاقة حق وليس سلعة.[4]

في نيجيريا، على سبيل المثال، احتجت الحركات الشعبية مرارًا وتكرارًا على ارتفاع الرسوم وسياسات الخصخصة.[5] قامت منظمات كلجنة أزمة الكهرباء في سويتو بجنوب أفريقيا بالتعبئة ضد قطع التيار الكهربائي وعدم المساواة في توفير الخدمة،[6] وربطت هذه النضالات بالإرث الدائم لعدم المساواة المكانية والبنية التحتية زمن الفصل العنصري. وقد اعترضت مجموعات المجتمع المدني والنقابات العمالية في تونس على المشروعات الضخمة للطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر التي تقودها جهات أجنبية، بحجة أنها تعيد إنتاج أنماط الاستغلال المتمثلة في نزع الملكية والتبعية.[7]

يمكن قراءة هذه النضالات على أنها تعبيرات عن مواطنة الطاقة،[8] إذ تضع المجتمعات نفسها في موقع الفاعل السياسي من خلال تأكيد حقوقها، ورسم مستقبلها الطاقي، وتحدي الشروط الناظمة لعمل أنظمة الطاقة. تسلط هذه الحالات الضوء على الطبيعة الهيكلية الأكبر والطبيعة السياسية المتأصلة في الحركات المتعلقة بالطاقة، ولا تقتصر على الاعتراض على مواقع المشروعات، بل ترتبط بالحقوق وسبل العيش والعدالة.[9]

لقد عانى لبنان على مدى عقود عديدة من عدم استقرار إمدادات الكهرباء.[10] لكن على الرغم من عمق الأزمة واستمرارها، فقد واجهت البلاد صعوبة في حشد تأييد مستمر يركز صراحةً على قضية الكهرباء. وبدلًا من ذلك، ظهرت مطالب الطاقة على هامش موجات الاحتجاج الأوسع نطاقًا، إذ ظلت مجزأة أو ابتلعها المنطق الطائفي والسياسي.[11] سلطت موجات الاحتجاجات في عامي 2015[12] و2019[13] الضوء على انهيار الخدمات العامة، لكن الكهرباء ظلت ضمن باقة مطالب أكبر في الموجة الأولى، ولم تظهر كموضوع للتنظيم الجماعي المستمر في الموجة الثانية.

في الوقت نفسه، أسفر التآكل التدريجي التاريخي لخدمات الدولة في لبنان إلى تطبيع الاعتماد على الحلول الخاصة، ولا سيما مولدات الديزل منذ الحرب الأهلية،[14] ومؤخرًا سوق الطاقة الشمسية المتوسع، ولكن غير المتكافئ وغير

1 Leah Temper et al., "Mapping the Frontiers and Front Lines of Global Environmental Justice: The EJAtlas", Journal of Political Ecology 22, no. 1 (2015) pp. 255–278, available at https://doi.org/10.2458/v22i1.21108; Kirsten Jenkins et al., "Humanizing Sociotechnical Transitions through Energy Justice: An Ethical Framework for Global Transformative Change", Energy Policy 117 (2018), pp. 66–74, https://doi.org/10.1016/j.enpol.2018.02.036

2 Benjamin K. Sovacool et al., "New Frontiers and Conceptual Frameworks for Energy Justice", Energy Policy 105 (2017) pp. 677–691, available at https://doi.org/10.1016/j.enpol.2017.03.005

3 Rolf Wüstenhagen et al., "Social Acceptance of Renewable Energy Innovation: An Introduction to the Concept", Energy Policy 35, no. 5 (2007) pp. 2683–2691, available at https://doi.org/10.1016/j.enpol.2006.12.001

4 Carmen G. Gonzalez, "Environmental Justice, Human Rights, and the Global South", Santa Clara Journal of International Law 13, no. 1 (2015) pp. 151–195, available at https://tinyurl.com/bddatu4t

5 John Agbonifo, "Fuel Subsidy Protests in Nigeria: The Promise and Mirage of Empowerment", The Extractive Industries and Society 16 (2023) available at https://doi.org/10.1016/j.exis.2023.101333

6 (Naidoo and Veriava, 2012) Prishani Naidoo and Ahmed Veriava, "From Local to Global (and Back Again?): Anti-Commodification Struggles of the Soweto Electricity Crisis Committee", in Electric Capitalism: Recolonising Africa on the Power Grid, David A. McDonald (ed.), 2012, pp. 321–337, Routledge.

7 ياسمينة الأمين، «الجسر الأخضر الانتقالي العادل: دراسة حالة تونسية»، مبادرة الإصلاح العربي، 27 آذار/مارس 2025، متاح على https://tinyurl.com/y89wasc2

8 Senja Laakso et al., "Practices and Acts of Energy Citizenship", Journal of Environmental Policy & Planning 25, no. 6 (2023) pp. 690–702, available at https://doi.org/10.1080/1523908X.2023.2251915 [Laakso et al., "Practices and Acts of Energy Citizenship"]

9 Neal Healy and John Barry, "Politicizing Energy Justice and Energy System Transitions: Fossil Fuel Divestment and a 'Just Transition'", Energy Policy 108 (2017) pp. 451–459, available at https://doi.org/10.1016/j.enpol.2017.06.014; Kirsten Jenkins et al., "Energy Justice: A Conceptual Review", Energy Research & Social Science 11 (2016), pp.174–182, https://doi.org/10.1016/j.erss.2015.10.004

10 Dana Abi Ghanem, "Energy, the City and Everyday Life: Living with Power Outages in Post-War Lebanon", Energy Research & Social Science 36 (2018) pp. 36–43, available at https://doi.org/10.1016/j.erss.2017.11.012

11 Éric Verdeil, "Beirut: Metropolis of Darkness and the Politics of Urban Electricity Grids", in Energy, Power and Protest on the Urban Grid: Geographies of the Electric City, Andrés Luque-Ayala and Jonathan Silver (eds.), 2016, pp. 155–175, Routledge. [Verdeil, "Beirut"]

12 سمر خليل، «التأثير بالسياسات العامة: إدارة النفايات والمناصرة في لبنان»، مبادرة الإصلاح العربي، 16 حزيران/يونيو 2022، متاح على https://tinyurl.com/3buumb49

13 Jeffrey G. Karam and Rima Majed (eds.), The Lebanon Uprising of 2019: Voices from the Revolution, 2023, Bloomsbury Publishing.

14 Majzoub et al., "Cut Off from Life Itself": Lebanon's Failure on the Right to Electricity, Human Rights Watch, 2023, available at https://tinyurl.com/3su482ab [Majzoub et al., "Cut Off from Life Itself"]

المنظم.[15] تساعد هذه التحولات في تفسير الظهور المحدود للتعبئة الجماعية، فقد أصبح التعامل مع نقص الكهرباء يغلب عليه التكيف الريادي على المستوى الفردي والأسري. أما ما لا يزال غير واضح إلى الآن، فهو كيف أُعرِب سياسيًا عن هذه الاستجابات المختلفة لنقص الكهرباء، ولماذا عانت الحركة الموحدة حول الكهرباء من صعوبة في التبلور. وبالتوازي مع ذلك، انتشرت مبادرات الطاقة المتجددة على مستوى المجتمعات المحلية في مختلف مناطق البلاد منذ الأزمة المالية لعام 2019،[16] لتصبح شريان الحياة للعديد من المجتمعات. يثير هذا تساؤلات حول ما إذا كانت هذه المبادرات تعزز المشاركة والفاعلية الجماعية أم أنها تعزز التفتت والاعتماد على الذات.

مع تلاقي هذه الأنماط، فإنها تشير إلى أن التعامل مع قضية الطاقة في لبنان يشهد تغيرات لم تطلها الدراسة الكافية بعد. تتتبع هذه الورقة كيف يعبر الناس في لبنان عن مطالبهم المتعلقة بالكهرباء عبر مختلف ساحات التعبئة. ومن خلال تناول هذه الديناميات من منظور «مواطنة الطاقة»، تبحث الورقة أولًا في الاحتجاجات والشكاوى المتعلقة بتوفير الكهرباء، إذ عارضت المجتمعات المحلية والعمال التوزيع المقنن، والعمل غير المستقر، والفساد، والإهمال الهيكلي للقطاع. ثم تتجه الورقة إلى المبادرات المجتمعية في مجال الطاقة المتجددة، وهذه تشير إلى تطور في مواطنة الطاقة، إذ يقوم الأفراد بشكل فاعل بتشكيل وإدارة مستقبلهم الطاقي.[17] وأخيرًا، تبحث الورقة في تعاونيات الطاقة كوسيلة محتملة لتوفير طاقة أكثر ديمقراطية ولامركزية، وتحلل أسسها القانونية، وحوكمتها، والقيود التنظيمية، وتقيّم الشروط التي قد تتيح لها تقديم بديل جماعي لأشكال الوصول إلى الطاقة الفردية والموجهة نحو السوق.

وبالمجمل، تكشف هذه الديناميات عن توتر لم يحظَ باهتمام كبير في النقاشات الحالية حول الطاقة والحوكمة في لبنان. لقد غدت الكهرباء ركنًا أساسيًا من أركان الحياة اليومية والنضالات الأوسع حول الخدمات العامة، لكن بقيت التعبئة حول الطاقة متقطعة ومتفرقة ويصعب الحفاظ عليها كمجال متماسك للعمل الجماعي. وبالتالي، تُعامل النضالات المتعلقة بالكهرباء في أغلب الأحيان على أنها ابنة الأزمات أو تعبيرات ثانوية عن صراعات سياسية أكبر، بدلًا من اعتبارها مجالًا للتعبئة تشكّله الجهات الفاعلة والتاريخ وقيوده. وتزداد هذه الفجوة وضوحًا مع توسع مبادرات الطاقة اللامركزية، المفتقرة إلى أطر تنظيمية واضحة أو ضمانات اجتماعية، وتترك مسائل القدرة على تحمل التكاليف والشمول والمساءلة للمفاوضات المخصصة. لذلك، فإن تحليل أشكال العمل هذه معًا ضروري لفهم كيفية إعادة تعريف مواطنة الطاقة وكيفية التوزيع غير المتكافئ للأعباء والاستبعاد في مشهد الطاقة الآخذ في التحول إلى اللامركزية.

لرسم خريطة للتعبئة المتعلقة بالكهرباء في لبنان على مدى العقود الماضية ودراسة الأشكال المختلفة للمشاركة التي ظهرت حول توفير الطاقة والإصلاح، تستخدم هذه الدراسة نهجًا نوعيًا يجمع بين تحليل المصادر الثانوية وتحليل بيانات الاحتجاجات ومقابلات الخبراء. تعتمد الدراسة على قاعدة بيانات العمل الجماعي التابعة لمركز معرفة المجتمع المدني لتتبع أنماط الاحتجاجات والإضرابات والحملات المتعلقة بالكهرباء. ونظرًا لمحدودية تغطية قاعدة البيانات، من 2012 إلى 2022، فإن تحليل محتوى الصحف الوطنية ووسائل الإعلام يكمل هذ السلسلة، بتغطيته الحركات الاحتجاجية والمناقشات العامة من عام 2006 حتى شباط/فبراير 2025.

بالتوازي مع ذلك، أُجريت 8 مقابلات معمقة مع خبراء من الممارسين والقانونيين والباحثين وصانعي السياسات العاملين في مجالات الطاقة المتجددة والحوكمة والتعاونيات والحركات الاجتماعية في لبنان (انظر الملحق أ). ركزت هذه المقابلات على ظهور المبادرات المتجددة اللامركزية والاهتمام المتزايد بالتعاونيات الطاقية، ودراسة كيفية إعادة تشكيلها للحوكمة والمشاركة والمساءلة ومفاهيم مواطنة الطاقة في سياق انهيار نظام الكهرباء العام. وتسمح هذه الأساليب مجتمعة بقراءة طولية ومتعددة المستويات للتعبئة المتعلقة بالكهرباء في لبنان، ووضعها في إطار التحولات الاجتماعية-السياسية والاجتماعية-التقنية الأوسع نطاقًا. كما يساهم المشاركون في المقابلات في مناقشة السياسات الواردة في الورقة من خلال تحديد المعوقات ونقاط الانطلاق المستندة إلى الممارسات المحلية من أجل اتباع نُهج تشاركية وشاملة وموجهة نحو العدالة في إدارة الطاقة.

15 Julia Choucair Vizoso and Yara El Murr, Privatizing the Sun: The Dark Side of Lebanon's "Solar Revolution", The Public Source, 11 October 2022, available at https://thepublicsource.org/lebanon-solar-privatization [Choucair Vizoso and El Murr, Privatizing the Sun]

16 Thomas Schellen, "The Race to Solar", Executive Magazine, 12 November 2021, available at https://tinyurl.com/3e59ptzt

17 Marianne Ryghaug et al., "Creating Energy Citizenship through Material Participation", Social Studies of Science 48, no. 2 (2018) pp. 283–303, available at https://doi.org/10.1177/0306312718770286 [Ryghaug et al., "Creating Energy Citizenship"]; Matthew J. Burke and Jennie C. Stephens, "Energy Democracy: Goals and Policy Instruments for Sociotechnical Transitions", Energy Research & Social Science 33 (2017) pp. 35–48, https://doi.org/10.1016/j.erss.2017.09.024 [Burke and Stephens, "Energy Democracy"]

2. السياق: أزمة الطاقة المستمرة في لبنان وتزايد استخدام أنظمة الطاقة الهجينة

منذ نهاية الحرب الأهلية، يعيش لبنان أزمة طاقة طويلة الأمد دخلت مرحلة الانهيار شبه الكامل بعد عام 2019،[18] أغرقت البلاد في النهاية في انقطاعات طويلة للتيار الكهربائي.[19] واليوم، لا توفر مؤسسة كهرباء لبنان، وهي المؤسسة العامة التي تحتكر رسميًا توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، سوى بضع ساعات من الكهرباء يوميًا،[20] مع وجود تفاوتات جغرافية في توفير الخدمة. وتعود هشاشة هذا القطاع إلى عقود من الاعتماد على استيراد الوقود، ونقص الاستثمار المزمن، وتجميد الرسوم منذ عام 1994، والتدخل السياسي المستمر؛ أسفرت في نهاية المطاف عن إفلاس الشركة ماليًا وشلّها إداريًا.[21] وقد تسبب انهيار احتياطيات العملات الأجنبية بعد عام 2019 في مزيد من إضعاف قدرة الشركة على استيراد الوقود والحفاظ على مستويات الإنتاج، ليتفاقم معها النقص وتتدهور البنية التحتية. فشلت مبادرات الإصلاح المتتالية وخطط الإنعاش «الطارئة» في تغيير هذه الظروف الهيكلية. وبدلًا من ذلك، رسخت شكلًا من أشكال إدارة الأزمات، باتت ندرة الكهرباء تُعالَج في ظله من خلال تأمين الوقود عن طريق حلول قصيرة الأجل، وبقي الاقتصاد السياسي الكامن وراء القطاع على حاله.

لطالما كانت مولدات الديزل عنصرًا أساسيًا في مشهد الكهرباء في لبنان، حتى قبل المرحلة الأخيرة من انهيار النظام.[22] بحلول عام 2003، كانت المولدات تزود بالكهرباء ما يصل إلى 40% من المنازل اللبنانية.[23] يعمل هذا الاقتصاد المربح للغاية من خلال ترتيبات متفاوض عليها بين مختلف الأطراف الفاعلة التي تتوسط في التوصيل والوصول والرسوم الباهظة، وهو مرتبط بكارتل من مستوردي الديزل من أصحاب العلاقات المالية والسياسية النافذة.[24] وجاء انهيار عام 2019 ليرسخ هذا النظام أكثر فأكثر، إذ انخفض إمداد شركة الكهرباء إلى نحو ساعة واحدة في اليوم خلال صيف عام 2021.[25] ومع رفع الدعم المالي عن الوقود والانخفاض السريع في قيمة الليرة اللبنانية،[26] ارتفعت تكاليف المولدات الكهربائية، لتتفاقم التفاوتات في الوصول إلى الكهرباء. وأظهر استطلاع أُجري في بيروت عام 2023 أن أكثر من 52% من الأسر تعتمد على اشتراكات المولدات الكهربائية في الأحياء، على الرغم من بقائها متصلة بشبكة الكهرباء العامة (انظر الشكل 1)، ما يؤكد مدى تحول المولدات الكهربائية إلى العمود الفقري غير المتكافئ لتوفير الكهرباء اليومية.[27] وفي العام نفسه، رفعت مؤسسة كهرباء لبنان رسومها لتعكس تكاليف الإنتاج،[28] لتزداد الفجوات أكثر، إذ لم يتمكن سوى جزء ضئيل من الأسر من تحمل التكاليف المتزايدة للإمدادات العامة والخاصة.

18 Zeina Abla et al., Building Committees as Spaces of Social Organizing in Beirut, Ebla Research Collective, February 2024, available at https://eblaresearch.org/2024/03/read-our-research-report/

19 World Bank, Lebanon: Country Climate and Development Report, World Bank Group, 7 March 2024, available at http://documents.worldbank.org/curated/en/099030624151542784 [World Bank, Lebanon: Country Climate]

20 L'Orient Today, "EDL Announces Return to 'Normal' Electricity Supply", 27 February 2025, available at https://tinyurl.com/2ctxty5h

21 Marc Ayoub et al., Unbundling Lebanon's Electricity Sector, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs (IFI), American University of Beirut, September 2021, available at https://tinyurl.com/49ya9cu4 [Ayoub et al., Unbundling Lebanon's Electricity Sector]

22 Majzoub et al., "Cut Off from Life Itself".

23 Éric Verdeil, "Water and Electricity Networks between Stress and Reform: From Post-Civil War Reconstruction to the New Lebanese Wars" (presented at Negotiation of Space: The Politics and Planning of Destruction and Reconstruction in Lebanon, Oxford University, 13-14 June 2008).

24 Ali Ahmad, Distributed Power Generation for Lebanon: Market Assessment and Policy Pathways, World Bank Group, May 2020, available at https://doi.org/10.1596/33788

25 National Council for Scientific Research – Lebanon (CNRS-L), "Solar Panel Dashboard", 2023, available at https://tinyurl.com/wvu5cac9

26 World Bank, Lebanon: Country Climate.

27 Beirut Urban Lab, "Beyond the Grid: Exploring Municipal Beirut's Hybrid Energy Infrastructure", 15 September 2025, available at https://beiruturbanlab.com/en/Details/2066 [Beirut Urban Labs, "Beyond the Grid"]

28 The tariff adjustment set at 27 cents/kw is meant to reflect both the cost of production and the losses incurred by non-technical losses, such as illegal connections to the grid, meter tampering, and non-payment of bills; Connor Kanso, "New EDL Tariffs: A Step Towards the Light or a Shot in the Dark?", Badil, 7 February 2023, https://tinyurl.com/4a27nsee

الشكل 1: مصادر الطاقة حسب الأسر في بيروت، 2023[29]

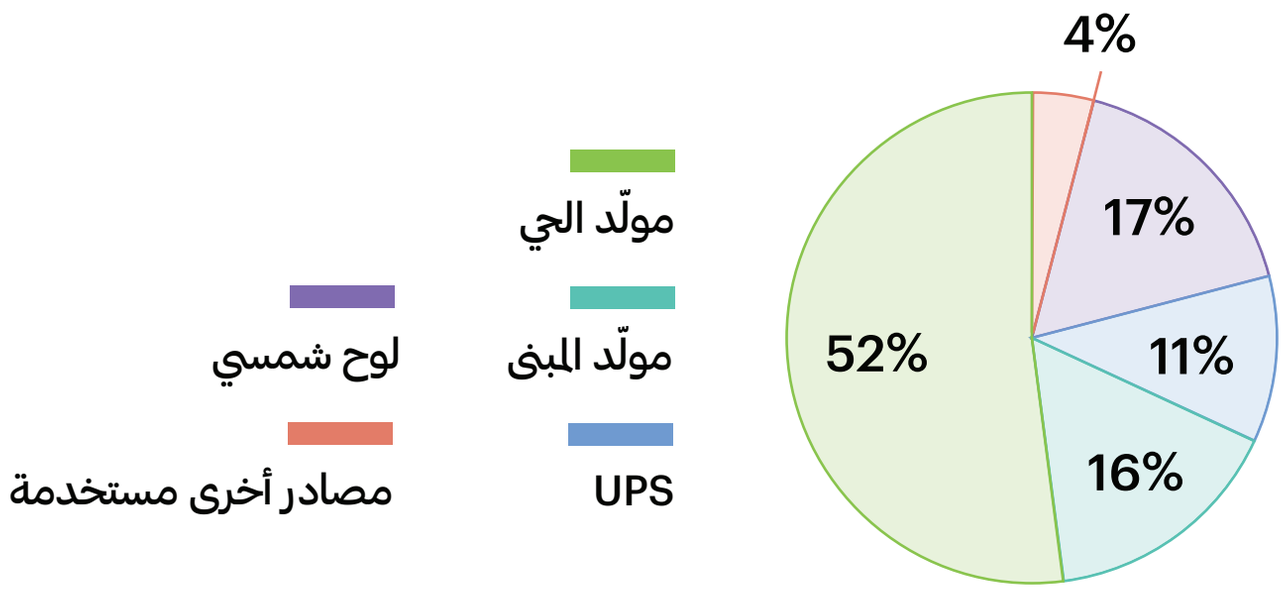

وسط هذا الانهيار، بدأ يتبلور التحول السريع والمتفاوت نحو أنظمة الطاقة المتجددة. فقد زادت الأسر والشركات والبلديات من استثماراتها في أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية لضمان الحصول على الحد الأدنى من الكهرباء. وهذا التحول – غير الخاضع للتنظيم إلى حد كبير والممول من المدخرات الخاصة والتحويلات المالية أو دعم الجهات المانحة – زاد حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير، إذ تشير التقديرات إلى أنها تشكّل الآن أكثر من 20% من إجمالي إمدادات الكهرباء من عام 2023.[30] لكن هذا «التحول» زاد أيضًا التفاوتات القائمة، إذ لا يزال الوصول إلى الطاقة الشمسية مرهونًا بالملكية العقارية والموارد المالية.[31] والنتيجة مشهد طاقة يغلب عليه التشرذم والطبقية، إذ يتبلور الوصول إلى الكهرباء على نحو غير متكافئ من خلال حلول غير رسمية أو هجينة أو جماعية. وقد أعادت هذه المفاوضات اليومية حول الكهرباء تعريف العلاقات بين الناس والدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية، وكشفت عن تشكيلات جديدة للفاعلية والتبعية والاستبعاد. وفي هذا المشهد المتغير تكتسب ديناميات تعبئة الطاقة والمواطنة أهمية، لكونها تلتقط كيف يتحرك الأفراد والمجتمعات بشكل جماعي ويعيدون تشكيل نظام الطاقة المنهار في لبنان.

يضيف الإطار القانوني طبقة أخرى من التعقيد. فقد ظل القانون رقم 462 لعام 2002، والهادف إلى تفكيك مؤسسة كهرباء لبنان وتحويلها إلى شركة مساهمة وإنشاء هيئة مستقلة ناظمة لقطاع الكهرباء، معطلًا لقرابة عقدين وسط التنافس الطائفي والمساومات بين النخب.[32] وعلى الرغم من أن الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء قد أُنشئت رسميًا الآن،[33] لا يزال تفعيلها على أرض الواقع منقوصًا. وبالمثل، فتح القانون رقم 318 بشأن الطاقة المتجددة الموزعة مسارًا قانونيًا محدودًا لتوليد الطاقة على المستوى الخاص والبلدي، بيد أن المراسيم التنفيذية له لا تزال معلقة.[34] ويتعايش كلا الإصلاحين مع الاحتكار المستمر لمؤسسة كهرباء لبنان، تاركًا المبادرات على مستوى المجتمع المحلي في فراغ قانوني غامض وهشاشة على المستوى المؤسسي.

3. ما مواطنة الطاقة؟

اكتسب مفهوم «مواطنة الطاقة» أهميةً بوصفه وسيلة لفهم كيفية تفاعل الناس مع أنظمة الطاقة بما يتجاوز دورهم كمستهلكين. وهو يعكس محاولة لإعادة التفكير في العلاقة بين المواطنين والبنى التحتية للطاقة والحوكمة، مع معالجة

29 عن مختبرات المدن بيروت بتصرف، "Beyond the Grid".

30 Sorina Mortada et al., "The National Renewable Energy Action Plan of Lebanon: 2025-2030", Ministry of Energy and Water and Lebanese Centre for Energy Conversation (LCEC), 2025, available at https://tinyurl.com/y8t6vxep

31 Choucair Vizoso and El Murr, Privatizing the Sun.

32 Ayoub et al., Unbundling Lebanon's Electricity Sector.

33 Naharnet, "Cabinet Names Regulatory Authorities for Electricity and Telecom Sectors", 12 September 2025, available at https://tinyurl.com/yfjkstnv

34 Yasmina El Amine, "Pathways for Energy Justice in Lebanon's Post-war Reconstruction", Arab Reform Initiative, 17 October 2025, available at https://tinyurl.com/yc39y2pe [El Amine, "Pathways for Energy Justice"]

مسائل المشاركة والفاعلية والعدالة في عمليات التحول الطاقي.[35] وتعترف «مواطنة الطاقة» بأن للمواطنين حقوقًا في الحصول على طاقة ميسورة الكلفة ونظيفة وآمنة، فضلًا عن مسؤولياتهم في المشاركة في تشكيل مستقبلهم الطاقي.[36] وتوسع الأدبيات الأحدث نطاق هذا المنظور بتجاوزها للروايات الضيقة التي تصور المشاركين المتحمسين أو المهرة على أنهم محركو التغيير، وتؤكد تعدد الطرائق التي يمكن للناس من خلالها ممارسة مواطنة الطاقة. وتنبع هذه الطرائق من الممارسات التي يضع الناس من خلالها أنفسهم في علاقة مع الطاقة، بما في ذلك التكيفات اليومية، ومقاومة الأجندات السياسية، والانخراط في صنع القرار الروتيني والحياة الاجتماعية.[37] وبهذا المعنى، فإن مواطنة الطاقة ليست مفهومًا محددًا مسبقًا، بل هي مفهوم ينشأ من خلال الممارسة، ويشكّل تصرفات الناس من خلال الظروف المادية والمؤسسية.

ظهرت تفسيرات مختلفة لمفهوم «مواطنة الطاقة». يتناول بعض الباحثين هذا المفهوم من منظور معياري بوصفه إطارًا لإعادة تصور المشاركة الديمقراطية في أنظمة الطاقة وتعزيز الفاعلية والملكية والمسؤولية الجماعية.[38] في حين يحذر آخرون من أن أجندات النيوليبرالية قد تستغل هذا المفهوم عن طريق تحويل المسؤولية، وبالتالي عبء «الاستدامة»، من الدول إلى الأفراد. ويجادل ماكريغور (2006) بأن هذه الأطر تحول المواطنة إلى واجب أخلاقي بدلًا من حق سياسي.[39] وبالمثل، يوضح سيلفاست وفالكنبورغ (2023) أن مواطنة الطاقة تُصوَّر غالبًا من منظور تكنوقراطي يمنح الأولوية للامتثال السلوكي والتوافق، على حساب معالجة الصراع واختلالات موازين القوى.[40] ويؤكدان أن فرص المشاركة في مشروعات الطاقة اللامركزية تظل، في الواقع العملي، متأثرة بهياكل الملكية والعلاقات الطبقية والقدرات المؤسسية.[41] يمكن للمواطنة الطاقية أن تولّد فاعلية جماعية، لكن حين تُختزل إلى سلوك فردي أو مشاركة تقنية، فإنها تخاطر بنزع الطابع السياسي عن التفاوتات ذاتها التي تدعي معالجتها.[42] يوضح ييلديز وآخرون (2015) ذلك في استعراضهم لتعاونيات الطاقة المتجددة في ألمانيا.[43] كان أعضاء التعاونيات في الغالب من الذكور (حوالي 80%)، وتركزوا بين الأفراد فوق 35 عامًا (أكثر من 88%) ومن الفئات ذات الدخل المرتفع.[44] كان الوصول إلى عضوية التعاونيات مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على جمع رأس المال مقدمًا، والتعامل مع الأطر القانونية والمالية، واستثمار الوقت في عمليات الحوكمة. وبدلًا من توسيع نطاق المشاركة، قد تعيد نماذج التعاونيات إنتاج التراتبيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، ما يكشف لنا أن هياكل الحوكمة التشميلية الرسمية لا يزال بمقدورها توليد الإقصاء في الممارسة العملية.[45]

إن توسيع نطاق هذه النقاشات ليشمل بلدان الجنوب العالمي يحوّل الانتباه من المشاركة في أنظمة الطاقة المستقرة إلى الحقائق المادية والسياسية للوصول إلى الطاقة. في سياقات الإمداد غير الموثوق به أو ضعف خدمات الدولة، يلجأ المواطنون في الغالب إلى ترتيبات غير رسمية أو هجينة، كالصيانة الجماعية والاعتماد على الذات.[46] يقول ليمانسكي (2024) إن الدولة حين لا تستطيع ضمان خدمات شاملة، فإن الإحساس بالمواطنة تصوغه البنية التحتية

35 Patrick Devine-Wright, "Energy Citizenship: Psychological Aspects of Evolution in Sustainable Energy Technologies", in Governing Technology for Sustainability, Joseph Murphy (ed.), Routledge, pp. 63–86; Gordon Walker and Patrick Devine-Wright, "Community Renewable Energy: What Should It Mean?", Energy Policy 36, no. 2 (2008) pp. 497–500, available at https://doi.org/10.1016/j.enpol.2007.10.019

36 Inês Campos and Esther Marín-González, "People in Transitions: Energy Citizenship, Prosumerism and Social Movements in Europe", Energy Research & Social Science 69 (2020), available at https://doi.org/10.1016/j.erss.2020.101718 [Campos and Marín-González, "People in Transitions"]; Ryghaug et al., "Creating Energy Citizenship".

37 Laakso et al., "Practices and Acts of Energy Citizenship".

38 Islar et al., "Feasibility of Energy Justice: Exploring National and Local Efforts for Energy Development in Nepal", Energy Policy 105 (2017) pp. 668–676, available at https://doi.org/10.1016/j.enpol.2017.03.004; Burke and Stephens, "Energy Democracy".

39 Sherilyn MacGregor, "No Sustainability without Justice: A Feminist Critique of Environmental Citizenship", Environmental Citizenship, Andrew Dobson and Derek Bell (eds.), MIT Press, 2006, pp.101–126.

40 Antti Silvast and Govert Valkenburg, "Energy Citizenship: A Critical Perspective", Energy Research & Social Science 98 (2023), available at https://doi.org/10.1016/j.erss.2023.102995

41 Timothy Moss et al., "Whose Energy Transition Is It, Anyway? Organisation and Ownership of the Energiewende in Villages, Cities and Regions", Local Environment 20, no. 12 (2015) pp. 1547–1563, available at https://doi.org/10.1080/13549839.2014.915799; Breffní Lennon et al., "Citizen or Consumer? Reconsidering Energy Citizenship", Journal of Environmental Policy & Planning 22, no. 2 (2020) pp. 184–197, available at https://doi.org/10.1080/1523908X.2019.1680277

42 Mine Islar and Henner Busch, "'We Are Not in This to Save the Polar Bears!' – The Link between Community Renewable Energy Development and Ecological Citizenship" Innovation: The European Journal of Social Science Research 29, no. 3 (2016) pp. 303–319, available at https://doi.org/10.1080/13511610.2016.1188684; Kacper Szulecki, "Conceptualizing Energy Democracy", Environmental Politics 27, no. 1(2018) pp. 21–41, available at https://doi.org/10.1080/09644016.2017.1387294

43 Özgür Yildiz et al., "Renewable Energy Cooperatives as Gatekeepers or Facilitators? Recent Developments in Germany and a Multidisciplinary Research Agenda", Energy Research & Social Science 6 (2015) pp. 59–73, available at https://doi.org/10.1016/j.erss.2014.12.001 [Yildiz et al., "Renewable Energy Cooperatives"]

44 Yildiz et al., "Renewable Energy Cooperatives".

45 Ryghaug et al., "Creating Energy Citizenship".

46 Kirsten Campbell, "Smart Solar Futures: Politics and Instability in Off-Grid Electrification in Odisha, India" (PhD diss., The University of Edinburgh, 2010), available at https://tinyurl.com/duzxm8j5; Helene Ahlborg, "Towards a Conceptualization of Power in Energy Transitions", Environmental Innovation and Societal Transitions 25 (2017) pp. 122–141, https://doi.org/10.1016/j.eist.2017.01.004

نفسها.[47] في هذه السياقات، يجري التفاوض على الانتماء والاستحقاق عبر القدرة على التوصيل أو الصيانة أو الدفع مقابل الخدمات التي تأخذ في الانقسام بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة وغير الرسمية. في الممارسة العملية، لم يعد الوصول إلى الطاقة حقًا عامًا، بل أصبح تجربة متباينة للإدماج أو الاستبعاد في البنية التحتية. ما يسميه ليمانسكي «مواطنة البنية التحتية» يجسد كيفية تعامل الناس مع هذه الأنظمة الهجينة – من خلال الإصلاح أو التنظيم الذاتي أو الارتجال لتأمين الوصول –، ويكشف في الوقت نفسه عن حدود هذه الفاعلية.[48] تخلق هذه الترتيبات أشكالًا جديدة من التبعية وعدم المساواة، إذ بمقدور بعض المجموعات شراء الموثوقية في حين لا تصل الخدمة إلى مجموعات أخرى. يعمّق هذا المنظور فهمنا للمواطنة الطاقية إلى ما هو أبعد من المشاركة السياسية الرسمية، وينظر إليها بدلًا من ذلك على أنها ممارسة علائقية متأصلة في الصراعات اليومية حول الوصول والاعتراف.

في لبنان، وبحكم انهيار خدمات الدولة وانتشار الأنظمة غير الرسمية واللامركزية والدور المتنامي للمبادرات الخاصة والمجتمعية، أُعيدَ تعريف علاقة المواطنين بالطاقة. ورغم أن هذه التطورات قد وسعت نطاق الوصول إلى الطاقة في بعض المناطق، فهي قد طمست في الوقت نفسه الحدود الفاصلة بين المسؤولية العامة والتكيف الخاص. ويتطلب فهم مفهوم «مواطنة الطاقة» في هذا السياق دراسة طريقة تعامل المواطنين اللبنانيين مع نظام يستبعدهم من الحوكمة الرسمية ويجبرهم في الوقت نفسه على تأمين الطاقة من خلال مواردهم الخاصة وإبداعاتهم. وبدلًا من التركيز على التحولات التي تقودها الدولة، قد تتجلى مواطنة الطاقة في لبنان من خلال ممارسات مجزأة ومتفاوض عليها ومتجذرة محليًا تكشف عن كيفية فهم الناس للطاقة والفاعلية والجماعة في خضم انهيار النظام. وتشير هذه الممارسات إلى أشكال من المشاركة الطاقية توسع مفهوم المواطنة وتستدعي مزيدًا من التحليل.

4. النزاع على الكهرباء وحدود التعبئة

تكشف التعبئة المتعلقة بالكهرباء – سواء كانت احتجاجًا على العمل غير المستقر، أو مقاومة للخصخصة، أو نزاعًا حول مواقع البنية التحتية، أو رد فعل على انقطاع التيار – كيف يعبر المواطنون عن مظالمهم، ويتعاملون مع الدولة، وهم يحاولون محاسبتها. يبحث هذا القسم في هذا النوع من التعبئة في لبنان عبر أزمان وأشكال مختلفة، مع التركيز على النقابات العمالية والنشاط الفردي والمجتمعي والحملات.

1.4. العمالة الهشة وتفكك الحركة النقابية

في جميع أنحاء العالم، تُعَدُّ النقابات قناة جماعية تُترجم من خلالها تجارب تقديم الخدمات إلى مطالب سياسية بشأن الحقوق والمساءلة، ما يشكل ركيزة مهمة للمواطنة الطاقية. يضطلع عمال قطاع الكهرباء مباشرةً في مسائل إعادة الهيكلة والخصخصة والإصلاح، ما يضع تعبئة العمال عند تقاطع ظروف العمل وتقديم الخدمات.[49]

نشأ مفهوم الانتقال العادل ذاته من النضالات العمالية في الصناعات كثيفة الكربون، حيث سعت النقابات إلى ضمان ألا تأتي اللوائح البيئية على حساب أمن العامل الوظيفي ورزقه.[50] ولهذا السبب، يشكّل تمثيل العمال ساحة مهمة يعرب فيها عن المطالب الطاقية، ويربط شكاوى مكان العمل بنقاشات أوسع حول الوصول القطاعي، والقدرة على تحمل التكاليف، والتنظيم.

أما في لبنان، فقد تأثرت الحركة العمالية بالسيطرة الطائفية والتدخل السياسي، فأضعفت قدرتها على العمل كقوة جماعية مستدامة.[51] كان الاتحاد العمالي العام [52] في يوم من الأيام ساحة مركزية للتعبئة الطبقية ومعارضة سياسات الدولة.[53] لكنّه فقد استقلاليته تدريجيًا في ظل النظام الذي أعقب اتفاق الطائف، فقد تسربت الأحزاب السياسية إلى بنية الاتحاد وأعادت تشكيل التمثيل من خلال ترتيبات زبائنية أخضعت العمال لمصالح الطبقة الحاكمة.[54] بالتوازي مع ذلك، عمدت الحكومات المتعاقبة منذ السبعينيات إلى تقليص التوظيف في القطاع العام وتطبيع التوظيف المؤقت؛ وهو اتجاه تعمّق بفعل إعادة الإعمار النيوليبرالية والتقشف

47 Charlotte Lemanski, "Infrastructural Citizenship in Post-Networked Contexts: Hybridity in South Africa", in Handbook of Infrastructures and Cities, Edward Elgar Publishing, 2024, pp. 323–338, available at https://doi.org/10.4337/9781800889156.00032 [Lemanski, "Infrastructural Citizenship"]

48 Lemanski, "Infrastructural Citizenship".

49 Peter Newell and Dustin Mulvaney, "The Political Economy of the 'Just Transition'", The Geographical Journal 179, no. 2 (2013) pp. 132–140, available at https://doi.org/10.1111/geoj.12008

50 Xinxin Wang and Kevin Lo, "Just Transition: A Conceptual Review", Energy Research & Social Science 82(2021), available at https://doi.org/10.1016/j.erss.2021.102291

51 Lea Bou Khater, "Understanding State Incorporation of the Workers' Movement in Early Post-War Lebanon and Its Backlash on Civil Society", Civil Society Knowledge Centre, 2019, available at https://doi.org/10.28943/CSR.003.003 [Bou Khater, "Understanding State Incorporation"]; Salloukh et al., The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon, Pluto Books, 2015.

52 تأسس الاتحاد في عام 1958، ويبلغ عدد أعضائه حاليًا أكثر من 200 ألف.

53 Bou Khater, "Understanding State Incorporation".

54 Jamil Mouawad, "Lebanese Trade Unions and Independent Professional Associations: A Review in Light of the Popular Movement", in Between the Significance of Roles and the Challenges of Organization and Representation: Independent Professional Unions in the Arab World, Jamil Mouawad (ed.), Arab Reform Initiative, 9 November 2021, available at https://tinyurl.com/3j23nhax

المالي اللذين مأسسا عدم الاستقرار الوظيفي في القطاع العام.[55] داخل مؤسسة كهرباء لبنان، اتخذ ذلك شكل تجميد التوظيف، وزيادة الاعتماد على المياومين، وهؤلاء يؤدون وظائف عامة أساسية تحت سلطة الخدمة المدنية ولكن من دون عقود مستقرة أو مزايا أو ضمان وظيفي.[56]

وبحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح «المياومون» العمود الفقري لمؤسسة الكهرباء، إذ بلغ عددهم أكثر من 2300 عامل. ونظم عمال الكهرباء المياومون والمتعاقدون في شركة كهرباء لبنان أنفسهم في لجنة العمال المياومين التي أصبحت الهيئة الأساسية للتعبير عن مطالبهم.[57] في عام 2012، قادت اللجنة إضرابًا استمر 94 يومًا – وهو أطول إضراب عمالي في لبنان – أثاره اقتراح الاستعانة بمصادر خارجية لصيانة وتوزيع الكهرباء إلى شركات خاصة تُعرف بمزودي خدمات التوزيع،[58] ما هدد باستبعاد العمال المياومين تمامًا. تركز الإضراب على المطالبات بالحصول على عقود دائمة، والحماية الاجتماعية، والاعتراف بوضعهم الوظيفي.[59]

سارع القادة الطائفيون إلى احتواء الإضراب من خلال تحويل التركيز إلى الساحة الطائفية والأمنية. عمد التيار الوطني الحر، بقيادة وزير الطاقة والمياه آنذاك جبران باسيل، إلى تصوير مطالب العمال في صورة التهديد للتوازن الطائفي داخل الشركة، بحجة أن منح التثبيت الوظيفي للمياومين المنتمين بغالبيتهم إلى الطائفة الشيعية من شأنه أن يقوض التمثيل المسيحي في الإدارة العامة وينتهك مبدأ التكافؤ الطائفي.[60] إلى جانب هذا الإطار الطائفي، استخدم باسيل خطابًا أمنيًا أوسع نطاقًا لنزع الشرعية عن المضربين، واستُخدمت الضغوط الجسدية لتعطيل الاعتصامات وترهيب المشاركين.[61] وبالتوازي لكن دأبت حركة أمل، على الرغم من تقديم نفسها على أنها ممثلة لقوة العمل الشيعية في الشركة، على العمل على قمع الإضراب، ورأت في التعبئة تهديدًا لعملية الخصخصة الجارية آنذاك.[62] وقد حوّلت هذه التدخلات الانتباه عن حقوق العمال نحو التنافس الطائفي، ما سمح للأطراف المتنافسة بتوحيد صفوفها من خلال تسوية سياسية أضعفت تماسك الحركة. ورغم أن التحرك أعاد إحياء التضامن بين الطوائف لفترة وجيزة، لكن مصيره كان التحييد في نهاية المطاف من خلال اتفاق سياسي سري بين رئيس مجلس النواب نبيه بري وباسيل ووزير العمل، وشارك فيه الاتحاد العام لنقابات العمال أيضًا، إذ فُرضت التسوية على العمال بدلًا من التفاوض معهم بشأنها. قدم اتفاق عام 2012 لبعض المياومين فرص عمل مؤقتة من خلال مزودي خدمات التوزيع الثلاثة، ووعودًا غامضة بالاندماج في مؤسسة كهرباء لبنان في المستقبل. لكن في الواقع، عزز الاتفاق نظام التعاقد من الباطن، وفرّق العمال على أسس حزبية، ودفع بالخصخصة إلى الأمام.[63]

في عام 2014، حين لم يُلبَّ سوى جزء من مطالب العمال وظل معظم المياومين مستبعدين من سوق العمل الرسمية، استؤنفت التحركات الاحتجاجية. بين عامي 2014 و2018، نُظمت الإضرابات والاعتصامات واحتلال أماكن العمل باستمرار، لكنها أُدمجت مرارًا وتكرارًا في تسويات سياسية أضعفت المطالب وأرجأت تنفيذها، لتتكرر الظروف غير المستقرة نفسها.[64] خلال هذه الفترة، كان نصيب العمال المرتبطين بمؤسسة كهرباء لبنان من الحراكات العمالية في لبنان 16%– ما يوضح كيف تشكلت النضالات المتعلقة بالكهرباء في وقت واحد من خلال المظالم في أماكن العمل ومن خلال الحوكمة القطاعية المجزأة والمسيّسة.[65] في السنوات التالية، لم تختفِ الحراكات العمالية، لكنها أصبحت أكثر تشرذمًا وغلب عليها موقع رد الفعل.[66] منذ أن دمر انفجار ميناء بيروت عام 2020 مقر مؤسسة كهرباء لبنان، نفذ العمال احتجاجات متكررة على عدم دفع الأجور وعدم ترميم أماكن العمل، وقاوموا نمو ظاهرة مقاولي القطاع الخاص الذين كانوا يستحوذون على الكهرباء العامة.[67] يستمر هذا النمط حتى يومنا هذا. دعت نقابة عمال مؤسسة كهرباء لبنان إلى إضراب تحذيري واعتصام في شباط/فبراير 2026 احتجاجًا على القانون رقم 462 المتعلق بخصخصة وتفكيك وتحويل مؤسسة كهرباء لبنان إلى شركة مساهمة. وطالبوا بدفع تعويضات نهاية الخدمة وإدراجهم رسميًا في أي تعديل للقانون رقم 462، وأصروا على معاملة العمال كشركاء وليس كأعباء إضافية لعملية إعادة الهيكلة.[68]

ترسخ هذه الديناميات مواطنة الطاقة في علاقات العمل التي

55 Rossana Tufaro, “A Historical Mapping of Lebanese Organized Labor: Tracing Trends, Actors, and Dynamics”, Civil Society Knowledge Centre, 2021, available at https://doi.org/10.28943/CSKC.001.90002

56 Yazan Al Saadi, “Electricity Workers in Lebanon, and the Fate of Labour, National Development, and Governance”, Civil Society Knowledge Centre, 2015, available at https://doi.org/10.28943/CSKC.002.30002 [Al Saadi, “Electricity Workers in Lebanon”]

57 Al Saadi, “Electricity Workers in Lebanon”.

58 Gebran Bassil, “Policy Paper for the Electricity Sector”, Ministry of Energy and Water, June 2010, available at https://tinyurl.com/erhvvcdx

59 Al Saadi, “Electricity Workers in Lebanon”.

60 Marc Abizeid, “A Guide to Lebanon’s Street Protests”, Jadaliyya, available at https://www.jadaliyya.com/Details/30559 [Abizeid, “A Guide to Lebanon’s Street Protests”]

61 Al Saadi, “Electricity Workers in Lebanon”.

62 Abizeid, “A Guide to Lebanon’s Street Protests”.

63 Al Saadi, “Electricity Workers in Lebanon”.

64 Civil Society Knowledge Centre (CSKC), “2014-07 - EDL Conflict | July, 2014 to April, 2018”, July 2014, available at https://tinyurl.com/3ny3s5wd

65 Nizar Hassan, “Collective Action Digest - 4 February 2020”, Civil Society Knowledge Centre, 4 February 2020, available at https://tinyurl.com/dsbhbzta [Hassan, “Collective Action Digest”]

66 Hassan, “Collective Action Digest”.

67 L’Orient Today. “Electricité du Liban Workers’ Union Again Calls for Protests, This Time from Thursday through Saturday”, 8 December 2012, available at https://tinyurl.com/yj846szc

68 L’Orient Today, “EDL’s Workers’ Union Calls for Warning Strike, Sit-In on Feb. 3”, 29 January 2026, available at https://tinyurl.com/57rkhmmj

لم تمتد إلى مشاركة أوسع وتحالفات عبر الدوائر الانتخابية والقطاعات. في قطاع الكهرباء، تمارس الدولة في الوقت نفسه دور صاحب العمل ودور المزود، والحد الفاصل بين الحماية الاجتماعية والخدمة العامة ليس واضحًا على الدوام. حين طالب العمال بعقود واستقرار وظيفي، أُخِذَت مطالبهم إلى مفاوضات طائفية، حوّلت الصراع حول الحقوق إلى صراع حول التمثيل. وقد قلل الانخراط المحدود لليسار من إمكانية ربط هذه المطالب برؤية أوسع للكهرباء العامة. وبغياب هذا الإطار، ظلت التعبئة مرتبطة بالنجاة الفورية والدفاع عن المواقف الحالية داخل الشركة، وتقدمت الخصخصة باعتبارها المشروع المتماسك الوحيد. وبالتالي، تبلورت «مواطنة الطاقة» كممارسة مقيدة، تتسم بالهشاشة ونظام سياسي يعامل العمل والكهرباء بوصفها خدمات قابلة للتفاوض بدلًا من حقوق جماعية. وحين تعود المناقشات حول تنفيذ القانون رقم 462، من المرجح أن تظهر هذه التوترات من جديد، إذ يعارض العمال إصلاحًا يُصوَّر على أنه إعادة هيكلة فنية، لكنهم يعيشونه كتهديد لرزقهم وما تبقى من الخدمات العامة.

2.4. احتجاجات الكهرباء والمعارضة

وبصرف النظر عن حراكات القوى العاملة، ظهرت معظم الاحتجاجات المتعلقة بالكهرباء في لبنان عبر حملات مخصصة لقضايا محددة. وقد نددت الجهود المبكرة، كحملتي «لبنان مش للبيع» (2006-2007) و«الدولة أو الاشتراك» (2008-2009)، بالخصخصة وتطبيع اقتصادات المولدات الكهربائية، مؤكدةً أن الكهرباء حق عام وليست سلعة.[69]

وفي مرات أخرى، تبلورت الحركات الاحتجاجية حول التوزيع الجغرافي غير المتكافئ لإمدادات الكهرباء. وكان هذا واضحًا بدرجة أكبر خلال احتجاجات 2007-2008، حين دفعت انقطاعات الكهرباء المطولة في الضاحية الجنوبية لبيروت السكان إلى إغلاق الطرق والاشتباك مع قوات الأمن في مواجهات أوقعت العديد من القتلى.[70] وقد صيغت هذه الإجراءات في البداية على أنها مطالب بتوفير الخدمات الأساسية بدلًا من مطالبات طائفية، لكنها سرعان ما استُدرِجَت إلى روايات حزبية.[71] اضطلع حزب الله وحركة أمل بدور بارز في توجيه واحتواء التعبئة، وسعت الأحزاب المنافسة إلى إعادة تفسير كل من الانقطاعات والاحتجاجات لصالحها. طرحت القوى اللبنانية، ثم التيار الوطني الحر لاحقًا، خطابًا مضادًا عزا التقييد إلى انخفاض تحصيل الفواتير في مناطق الأغلبية الشيعية، في حين أشار المتظاهرون والجهات الفاعلة المحلية بدلًا من ذلك إلى محدودية البنية التحتية وممارسات التوزيع الخاصة بمؤسسة كهرباء لبنان.[72] عاد المتظاهرون إلى الشوارع في عام 2010،[73] لمّا كشف ارتفاع أسعار النفط وزيادة التقنين عن هشاشة نموذج الكهرباء القائم. وقد حدث ذلك في ظل سياسة مؤسسة كهرباء لبنان لتخفيف الأحمال حسب السداد، وهذه سياسة ربطت ساعات الإمداد بمعدلات التحصيل وعاملت الأحياء كمتخلفين جماعيين عن السداد. ورغم أن عدم السداد كان حقيقة واقعة، فإن العديد من الأسر في هذه المناطق كانت تدفع فواتيرها، لكنّها عوقبت إلى جانب الآخرين؛ وهو منطق شجع بالمقابل على المزيد من عدم السداد وتوتر العلاقات مع الدولة. وقد فقدت هذه السياسة مصداقيتها أكثر فأكثر بسبب تراكم مستحقات الكهرباء غير المسددة لدى العديد من أعضاء النخبة السياسية نفسها.[74]

إلى جانب قضايا التوزيع، أصبحت البنية التحتية نفسها بؤرة للصراع، ولا سيما خط نقل الطاقة عالي الجهد في المنصورية. فمنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عارض سكان المنصورية وعين سعادة مد خط كهربائي 220 كيلوفولت يربط بين مكلس وبصاليم، بحجة المخاطر الصحية وقربه من المنازل، فضلًا عن عدم إجراء مشاورات جادة معهم.[75] حين استؤنف البناء في عام 2019 في ظل وزارة البيئة والمياه بقيادة التيار الوطني الحر، تجددت هذه الاعتراضات من خلال الاعتصامات وإغلاق الطرق والطعون القانونية. لكن تحوّل النزاع مرة أخرى إلى صراع حزبي، إذ صوّر التيار الوطني الحر المشروع على أنه مسألة تتعلق بسلطة الدولة وضرورة تقنية، في حين وضع حزب الكتائب نفسه في موقع المدافع عن الحقوق البيئية والمحلية للسكان. تسبب هذا الاستقطاب في صرف الانتباه عن عملية التخطيط نفسها، وحصر الحراك في السرديات الحزبية المتنافسة بدلًا من توحيد المطالب المتعلقة بصنع القرار التشاركي أو إرساء مسار بديل.[76] مع استمرار أعمال البناء تحت حماية قوات الأمن، جرى احتواء الصراع ضمن سيناريو طائفي مألوف

69 لم تحظَ هذه الحملات سوى بإشارةٍ موجزة في دراسة (أبي ياغي وياسّين، 2020)، في حين ينعدم أي توثيقٍ عام أو إعلامي آخر لأنشطتها، أو مطالبها، أو مآلاتها. وهذا الشُحّ في السجلات يجعل من العسير تتبع مساراتها، أو تقييم مدى انتشارها، أو فهم طبيعة الاستجابة لها؛ وهو ما يُسلط الضوء، لربما، على مدى السرعة التي يتوارى بها الحراك المرتبط بقطاع الكهرباء عن الأنظار ليطويه النسيان. (ماري-نويل أبي ياغي وليا يمّين)»، انظر: Marie-Noelle AbiYaghi and Lea Yammine, "The October 2019 Protests in Lebanon: Between Contention and Reproduction", Civil Society Knowledge Centre, July 2020, available at https://tinyurl.com/3kj5xcdd [AbiYaghi and Yammine, "The October 2019 Protests in Lebanon"]

70 The New Humanitarian, "Politicised Power Cuts behind Deadly Riots?", 28 January 2008, available at https://tinyurl.com/4n5yejr4

71 Verdeil, "Beirut".

72 Lebanese Forces, "Hezbollah and Amal Supporters Protest against Power Cuts", 22 January 2008, available at https://www.lebanese-forces.com/2008/01/22/3818/

73 مركز الاتحاد للأخبار، «احتجاجات على انقطاع الكهرباء في بيروت»، 29 أيار/مايو 2010، متاح على https://tinyurl.com/8749dr5r

74 وكالة فرانس برس، «قطع الكهرباء عن سياسيّين»، صحيفة «الأخبار»، 5 حزيران/يونيو 2010، متاح على https://www.al-akhbar.com/node/109984

75 The Daily Star, "Matn Residents Protest High-Voltage Power Lines", Civil Society Knowledge Centre, 7 April 2019, available at https://tinyurl.com/3emu322a; وليد حسين، «خطوط التوتر تتكهرب بين «الطاقة» وأهالي المتن.. ويلعنون التيار»، المدن، 8 أيار/مايو 2019، متاح على https://tinyurl.com/y4dsjnw6

76 Lauren Holtmeier, "Despite Protests, Mansourieh Power Lines Go Live", Executive Magazine, 8 July 2019, available at https://tinyurl.com/yp2uacc3

يتنافس فيه الفاعلون السياسيون على التحدث نيابة عن السكان مع ترك البنية التحتية الحكومية المؤسسية بمنأى عن أي مساس. وبهذا المعنى، تعيد قضية المنصورية إنتاج المسار المألوف في حراكات الكهرباء السابقة بدايةً بالمظلمة الأولية ثم التأطير الطائفي، فقمع الدولة والشرطة، وانتهاءً بالاحتواء السياسي.

وقد غذت هذه الدورات المتكررة من النزاع الانتفاضة الأعم في عام 2019 التي حولت الشوارع والساحات لفترة وجيزة إلى مساحات للقاء والظهور المطالبات العابرة للطائفية، عطلت لفترة أنماط التشرذم السياسي القائمة منذ زمن طويل.[77] أدمج النشطاء قضية الطاقة في خطاب أوسع نطاقًا لمكافحة الفساد ومناهضة الخصخصة. كانت حملة «مش دافعين» من أبرز اللحظات، إذ دعت المواطنين إلى التوقف عن دفع فواتير شركة الكهرباء كعمل من أعمال العصيان المدني ضد دولة يُنظر إليها على أنها فاسدة ومتواطئة مع القطاع المصرفي.[78] تجمع المتظاهرون خارج مقر الشركة والبنك المركزي، ورأوا في عدم الدفع بيانًا اجتماعيًا وسياسيًا على حد سواء: لماذا يجب على المواطنين تمويل مؤسسات حرمتهم من الوصول إلى أموالهم الخاصة، وفشلت في توفير الكهرباء، ودعمت نظام إثراء النخبة؟ ربطت مجموعات مثل «لي حقي» و«المرصد الشعبي لمكافحة الفساد» و«لجنة حماية صغار المودعين» فواتير الكهرباء وعقود الوقود والقروض المصرفية بشبكة استغلال واحدة. وطالبت الحملة بمراجعة أسعار الفائدة، والإفراج عن أموال صغار المودعين، وإنهاء التواطؤ بين النخب السياسية والمالية. وعلى الرغم من أنها حظيت بتعاطف واسع من الجمهور وعكست تنسيقًا غير مسبوق بين الحركات الاجتماعية والاقتصادية والمناهضة للطائفية، لم تدم ولم تتسع. ومع تفاقم الأزمة وتدهور سبل العيش في منطقة، فقدت الحملة زخمها.

الرابط بين هذه التحركات ليس هدفها بقدر ما هو مسارها. وكما يرى أبي ياغي ويمّين (2020)، فإن نظام تقاسم السلطة في لبنان يولد دورات احتجاجية متكررة، لكنها نادرًا ما تكون تحويلية.[79] تنشأ موجات التعبئة ردًا على الصدمات الاقتصادية أو إخفاقات الحكم؛ وتجذب مجموعات اجتماعية متنوعة وتتجاوز، في بعض الأحيان، الحدود الطائفية. لكنّ الاحتجاج الجماعي على الحرمان أو سوء الإدارة يُستوعَب مرارًا وتكرارًا من خلال آليات التوفيق بين النخب، والوساطة الزبائنية، والاحتواء الأمني، بما يمنع الإصلاح الهيكلي. وقد تطور الحراك حول الكهرباء ضمن هذه الدينامية نفسها من خلال كشف التفاوتات والفساد والإقصاء المتأصلة في القطاع، لكنها نادرًا ما تغير الاقتصاد السياسي الذي يدعمها. إن مواطنة الطاقة، بوصفها القدرة على طرح مطالبات طاقية – كحق أو مصلحة عامة أو التزام جماعي –، تتقلص باستمرار بفعل نظام سياسي يجزئ الحشود ويصرف المظالم عن المساءلة الهيكلية.

3.4. بعد الانتفاضة: احتجاجات الطاقة في أوقات الانهيار

بعد انتفاضة عام 2019، دخل الحراك الجماعي في لبنان مرحلة مختلفة تمامًا. فقد تسبب اشتداد القمع والانهيار النقدي والتدهور السريع في الظروف المعيشية في تآكل القدرة على الحفاظ على العمل الجماعي. وكما يرى زبيب (2023)، عكست هذه الفترة شكلًا من أشكال إدارة الأزمات حين فُرضت تدابير التقشف وسط انهيار مؤسسي، ما ضيق الآفاق المادية والزمنية للتعبئة وحوّلها نحو أشكال من الصراع أكثر هشاشة وظرفية ومخاطرة.[80] وقد فاقم تدمير مقر مؤسسة كهرباء لبنان في انفجار ميناء بيروت عام 2020 إلى تفاقم هذا الانقسام، والقضاء على الموقع المؤسسي الذي كان يجمع حوله في السابق تحركات العمال وتلك المتعلقة بالكهرباء.

77 Jinan S. Al-Habbal, "Protesting Sectarianism: Lebanese Regime Resilience and Thawrat Tishreen" (Middle East paper series 87), LSE, June 2024, available at https://tinyurl.com/2av5xsu9

78 Anne-Marie El-Hage, "'We Will Not Pay Our Bank Loans'", L'Orient Today, 27 December 2019, available at https://today.lorientlejour.com/article/1200217/we-will-not-pay-our-bank-loans.html

79 AbiYaghi and Yammine, "The October 2019 Protests in Lebanon".

80 Mohamad Zbeeb, "Lebanon's Postwar Political Economy: From Reconstruction to Collapse", in The Lebanon Uprising of 2019: Voices from the Revolution, Jeffrey G. Karam and Rima Majed (eds.), Bloomsbury Publishing, 2023, pp. 28–42; Jannis Julien Grimm, "Revolutionary Burnout: Subjective Crisis Responses and the Demobilization of Mass Protest in Lebanon", Mediterranean Politics (2025) pp. 1–26, available at https://doi.org/10.1080/13629395.2025.2459553

الشكل 2: مقر مؤسسة كهرباء لبنان المتضرر بعد انفجار بيروت عام 2020[81]

عادت الحراكات إلى الظهور المتقطع في السنوات التالية؛ وكانت كل حلقة من هذه الحلقات تنشأ عن صدمة مختلفة، لكنها تتطور في ظل قيود مماثلة. على سبيل المثال، تسبب الدعم المالي للوقود في آب/أغسطس 2021 في إغلاق الطرق على نطاق واسع ووقوع مواجهات، طالب إبانها السكان بتوفير الديزل للمستشفيات والمخابز والخدمات الأساسية.[82] وقد عبرت هذه الاحتجاجات عن سياسات البقاء على قيد الحياة بدلًا من الإصلاحات البرنامجية. فقد أصبح النقص المطول في الكهرباء أمرًا معتادًا، في حين برز الحصول على الوقود كشرط مباشر للحياة نفسها. في كانون الثاني/يناير 2022، اقتحم المتظاهرون محطة عرمون الفرعية، وتسببوا في انقطاع التيار الكهربائي على مستوى البلاد، واتهموا وزارة الطاقة والمياه – آنذاك تحت سيطرة التيار الوطني الحر – بالتوزيع الانتقائي سياسيًا.[83] بحلول أوائل عام 2025، عاد النمط نفسه للظهور في البقاع الغربي، إذ تسبب تعليق توليد الطاقة الكهرومائية من قبل المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، بسبب الجفاف، في احتجاجات شديدة لكنها لم تدم طويلًا في بلدات ميدون وعين التينة وسحمر.[84] في كل حالة، اندلعت الاحتجاجات وتلاشت بسرعة، من دون أن تترك أي أثر تنظيمي وراءها.

81 ياسمينة الأمين، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، صورة شخصية.

82 AFP, "Angry Residents Block Lebanon's Roads after Central Bank Lifts Fuel Subsidies", Al-Arabiya English, 12 August 2021, available at https://tinyurl.com/4de3u8et

83 Najia Houssari, "Lebanon Goes Dark after Bungling Protesters Disable Key Power Plant", Arab News, 9 January 2022, available at https://arab.news/vt3cx

84 L'Orient Today, "Protest Against Power Outages in West Bekaa and Rashaya", 22 March 2025, available at https://tinyurl.com/48wf5b7k

في عام 2023، دخل المتظاهرون مقر مؤسسة كهرباء لبنان للتنديد بالزيادة الحادة في الرسوم. وقد طُبِّقَت هذه الزيادة على الرغم من توفير الكهرباء لمجرد سويعات في اليوم.[85] كشفت هذه المواجهات عن مفارقة أساسية في الحوكمة بعد الأزمة: كان يُتوقع من المواطنين تمويل خدمة عامة منهارة لم تكن تعمل بفعالية، ولا تخضع للمساءلة أمامهم. رد أكثر من 2000 أسرة بالانفصال التام عن الشبكة،[86] وتقوّضَت على إثرها مواطنة البنية التحتية بعدما توقفت الكهرباء عن أن تكون رابطة إلزامية مع الدولة وأصبحت بديلًا يديره القطاع الخاص. اشتدت النزاعات القائمة بين السكان ومالكي المولدات حول الأسعار والوصول خلال الفترة نفسها.[87] وجد المواطنون أنفسهم يكافحون من أجل الوصول إلى الكهرباء، لا مجرد كفاح ضد الدولة بل ضد الوسطاء الخاصين ممن حلوا محلها.[88]

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تطورت هذه الديناميات في ظل تصاعد الهجمات الإسرائيلية على لبنان، وذروتها حرب الـ66 يومًا في أيلول/سبتمبر 2024، ثم استؤنفت من خلال حرب واسعة النطاق جديدة انطلقت في 2 آذار/مارس 2026. في هذا السياق، لم تعد الصراعات حول الكهرباء محصورة في الرسوم أو انقطاع التيار أو الحصول على الوقود، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من تدمير البنية التحتية والتهجير وصراع البقاء نفسه.[89] في جميع أنحاء المناطق المتضررة من الحرب، أصبح الحصول على الطاقة يعتمد على ترتيبات يومية سعت من خلالها الأسر والبلديات ومالكو المولدات والمهجرين إلى الحفاظ على الحياة والخدمات الأساسية وسط العدوان الإسرائيلي وتخلي الدولة عنهم. وبقراءة ذلك من منظور مواطنة الطاقة، تكشف هذه الممارسات أن المطالبات بالطاقة لا تجد تعبيرها الأوحد في الاحتجاج أو المشاركة الرسمية، بل أيضًا بشكل جماعي في أعمال التضامن والرعاية والإصلاح لضمان الحصول على الكهرباء في ظل ظروف الحرب.

عبر هذه الأحداث، أصبحت التعبئة أكثر عرضية ومحلية ومدفوعة بالظروف المادية، فارتبط ظهورها بتجاوز الحرمان الحدود المقبولة، مع غياب الاستمرارية التنظيمية أو القيادة الموحدة. كان إغلاق الطرقات واحتلال المرافق ورفض الدفع والانسحاب من الشبكة أعمال معارضة أكد من خلالها المواطنون حقوقهم في الكهرباء وطالبوا بمساءلة الدولة. جسد هذا التحول إلى الأنظمة الخاصة رفضًا متزامنًا للدولة كمزود للكهرباء. ونظرًا لأن هذه الأفعال جرت من دون قنوات تنظيمية مستقرة، فقد سمحت بدمج المظالم في إدارة الأزمات. وبالتالي، استمرت مواطنة الطاقة إنما في شكل متقلص وهش، ووجدت تعبيرها من خلال ممارسات المقاطعة والنجاة بدلًا من المشاركة والحقوق القابلة للتنفيذ. تكشف هذه التحركات عن أفق سياسي ضيق: يتآكل العقد الاجتماعي مع الكهرباء بسرعة وتظهر أنظمة جديدة لتقديم الخدمة على مستوى جماعي.

5. أشكال جديدة للمواطنة الطاقية؟ ترتيبات الطاقة المحلية في ظل الأزمة

بناءً على تحليل الاحتجاجات المتعلقة بالكهرباء، يتناول هذا القسم مشروعات الطاقة المتجددة على مستوى المجتمع المحلي بوصفها استجابات مدفوعة بالأزمة لانهيار الإمداد العام. ففي حين دفعت أزمة الطاقة العديد من الأسر إلى اللجوء إلى حلول فردية – أبرزها المولدات الخاصة والألواح الشمسية على أسطح المنازل –، دخلت بعض المناطق في حالة الانهيار وهي تمتلك بنية تحتية شمسية قائمة مسبقًا أو ترتيبات طاقة جماعية أصبحت حيوية للحفاظ على الحياة اليومية.

لم تدخل هذه الأنظمة المتجددة كجزء من عملية انتقال مخطط لها، بل أعيد توجيهها وتوسيع نطاقها في ظل الظروف الطارئة التي فرضتها الأزمة. مع تراجع إمدادات الكهرباء، ابتعدت مواطنة الطاقة عن المطالبات الموجهة إلى الدولة نحو ممارسات التزويد الذاتي الجماعي التي تشكلت وفقًا للقدرات المحلية، والإرث المؤسسي، والوصول إلى الموارد. من خلال دراسة حالات 3 بلدات، هي قبريخا وبشعلة وبعلول، يستكشف هذا القسم كيف شكلت الظروف المحلية قدرة المجتمعات المحلية على تنظيم الوصول إلى الطاقة، ما يثير أسئلة هامة حول المشاركة والملكية والعدالة ضمن الأشكال الناشئة لإدارة الطاقة المجتمعية.

1.5. ما هي مجتمعات الطاقة والتعاونيات؟

تمثل مجتمعات الطاقة وتعاونيات الطاقة أشكالًا جماعية من حوكمة الطاقة يقودها المواطنون وتتحدى الهياكل الهرمية لخدمات الدولة والسوق. وقد اكتسبت هذه المجتمعات والتعاونيات أهمية بصفتها استجابات لامركزية لفقر الطاقة وتغير المناخ وتراجع ثقة الجمهور في المرافق التقليدية.[90]

85 L'Orient Today, "Protesters Besiege EDL Headquarters for more than Hour", 26 September 2023, available at https://tinyurl.com/5ex6u3ua

86 Mario Doueiry, "Thousands of Lebanese Households Unsubscribe from EDL", L'Orient Today, 13 March 2023, available at https://tinyurl.com/55cw2xd7

87 نبيلة غصين، «في العتمة (1): كيف يعيش الناس تحت رحمة أصحاب المولّدات؟»، المفكرة القانونية، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

88 ريما ماجد، «مقابلة أجرتها المؤلفة»، شباط/فبراير 2026.

89 ياسمينة الأمين، «إعادة التفكير في عدالة الطاقة في جغرافيّات الحرب»، موقع صفر، 9 كانون الأول/ديسمبر 2025، متاح على https://alsifr.org/rethinking-energy-justice-geographies-war

90 Alejandra Bernal et al., "Bottom-Up Energy Transitions: Managing the Rise of Energy Communities in Latin America", International Energy Agency (IEA), 25 September 2024, available at https://tinyurl.com/73t6w6nr [Bernal et al., "Bottom-Up Energy Transitions"]

وفي حين يصف كلا المصطلحين نماذج تشاركية تركز على السيطرة المشتركة والمنافع المحلية، فإنهما يختلفان في وضعهما القانوني وترتيبات الملكية.

تشير مجتمعات الطاقة إلى المبادرات المحلية أو الإقليمية التي يدير فيها المواطنون أو البلديات أو الشركات جماعيًا توليد الطاقة أو توزيعها أو استهلاكها، وتتميز بالمشاركة المفتوحة والمنافع المجتمعية واتخاذ القرار الجماعي. وغالبًا ما تظهر في سياقات تتسم بضعف الخدمة العامة أو عدم المساواة في الوصول، وتعمل كآليات تصاعدية من القاعدة إلى القمة من أجل المرونة والاندماج.[91] وقد تتخذ أشكالًا مؤسسية متنوعة، من الجمعيات غير الرسمية التي تنسق تقاسم الطاقة إلى الشراكات الرسمية التي تشمل البلديات أو الشركات الصغيرة.

أما تعاونيات الطاقة فهي كيانات قانونية قائمة على الملكية الجماعية والحكم الديمقراطي. وهي تمأسس ما يصفه هانسمان (1996) بنموذج المؤسسة «المملوكة للمستخدمين»،[92] إذ يشارك الأعضاء في آن واحد كمستهلكين ومالكين، على الرغم من أن الممارسة التعاونية قد تنوعت منذ ذلك الحين نحو ترتيبات هجينة وموجهة نحو الخدمات، لا سيما في قطاع الطاقة المتجددة.[93] تستند التعاونيات، المتجذرة في مبادئ العضوية المفتوحة والحوكمة القائمة على مبدأ «صوت واحد لكل عضو»، إلى المشاركة بدلًا من رأس المال في صنع القرار وتقاسم المنافع، ويُعاد استثمار الفوائض لخدمة الأهداف الجماعية أو تُستخدم لتخفيض كلفة الطاقة على الأعضاء بدلًا من توزيعها على المساهمين الخارجيين.[94] وعلى عكس المرافق الخاصة، تعامل التعاونيات الطاقة معاملة مورد يُدار جماعيًا، وتُعطي الأولوية لقيمة الاستخدام الجماعي على الربح الخاص، وتُضفي الطابع الرسمي على المُثُل التشاركية المعرب عنها في مجتمعات الطاقة بطريقة غير رسمية في الغالب.[95]

داخل قطاع الطاقة، تختلف أشكال التعاونيات حسب هيكل الملكية؛ تنظم التعاونيات المملوكة للمستهلكين المستخدمين كمالكين جماعيين لأصول الطاقة؛ وتجمع التعاونيات المملوكة للمنتجين بين أصحاب المولدات ممن يملكون معًا للمنشآت ويتقاسمون الإيرادات؛ وتربط التعاونيات المملوكة للعمال الملكية بالعمل في التركيب والتشغيل والصيانة؛ وتركز تعاونيات خدمات الطاقة على تقديم الخدمات الجماعية الكفؤة وإعادة التأهيل والمرونة بدلًا من ملكية المولدات وحدها.[96] تشكل هذه التشكيلات كيفية تنظيم المشاركة وأشكال تعاونيات مواطنة الطاقة التي يمكنها مأسستها.

في البنية النيوليبرالية العالمية الحالية، تحفظ الاستقلالية المالية في تعاونيات الطاقة من خلال نماذج تمويل مختلطة تجمع بين الملكية والمشاركة والاستثمار. وتشمل الآليات الأساسية مساهمات الأعضاء في رأس المال، وعروض الأسهم المجتمعية، والقروض الميسرة من البنوك التعاونية أو الأخلاقية، وتُستكمل غالبًا في السياقات النامية بتمويل من المانحين والجاليات في الخارج.[97] يوضح الشكل 2 التدفقات المالية والحوكمية المترابطة التي تشكل بالعموم نماذج الطاقة التعاونية.

91 Bernal et al., "Bottom-Up Energy Transitions".

92 Henry Hansmann, The Ownership of Enterprise, Harvard University Press, 1996.

93 Yildiz et al., "Renewable Energy Cooperatives".

94 Benjamin Huybrechts and Sybille Mertens, "The Relevance of the Cooperative Model in the Field of Renewable Energy", Annals of Public and Cooperative Economics 85, no. 2 (2014) pp. 193–212, https://doi.org/10.1111/apce.12038 [Huybrechts and Mertens, "The Relevance of the Cooperative Model"]; Jakob R. Müller and Lars Holstenkamp, "Governance and Financing of German Energy Cooperatives" (Paper presented the International Conference "Cooperative Responses to Global Challenges" at Humboldt-Universität zu Berlin, Germany, 21-23 March 2012); Emily Creamer et al., "Community Energy: Entanglements of Community, State, and Private Sector." Geography Compass 12, no. 7 (2018), available at https://doi.org/10.1111/gec3.12378

95 Campos and Marín-González, "People in Transitions".

96 Huybrechts and Mertens, "The Relevance of the Cooperative Model"; Yildiz et al., "Renewable Energy Cooperatives"; Thomas Bauwens and Patrick Devine-Wright, "Positive Energies? An Empirical Study of Community Energy Participation and Attitudes to Renewable Energy", Energy Policy 118(2018) pp. 612–625, https://doi.org/10.1016/j.enpol.2018.03.062; International Labour Office (ILO) et al., "Providing Clean Energy and Energy Access through Cooperatives", 20 December 2013, available at https://tinyurl.com/mz9uktzb

97 Yihan Hao et al., "Toward a Shared Zero-Carbon Energy Future: A Global Analysis of Rural Energy Cooperatives", Rocky Mountain Institute (RMI), November 2024, available at https://tinyurl.com/3s8ma9f2 [Hao et al., "Toward a Shared Zero-Carbon Energy Future"]

الشكل 3: النموذج المالي للتعاونيات في مجال الطاقة[98]

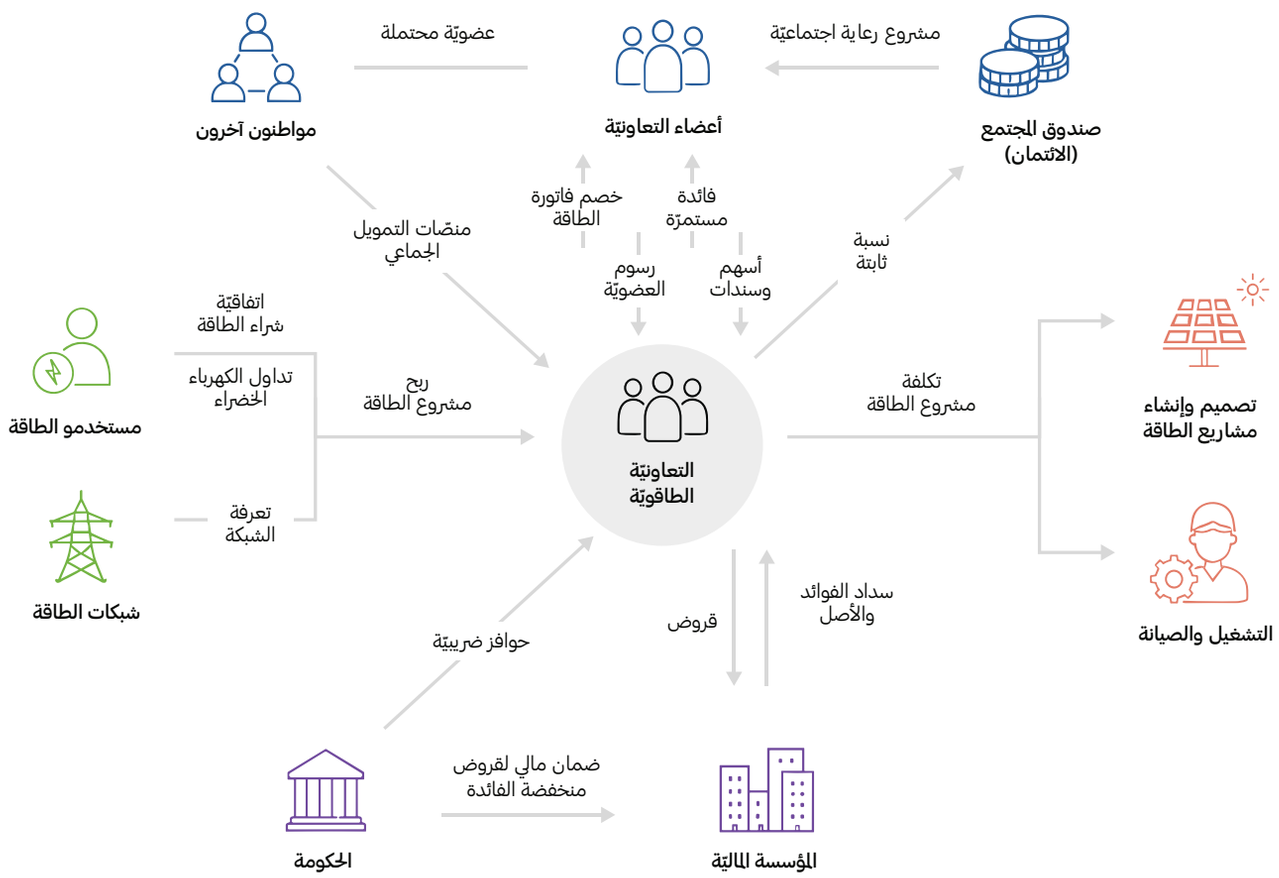

2.5. تعاونيات الطاقة في لبنان: الفرص والعقبات

تعمل التعاونيات في لبنان بموجب المرسوم رقم 17199 لعام 1964 وتعديلاته، وتخضع لإشراف المديرية العامة للتعاونيات التابعة لوزارة الزراعة.[99] يتركز هذا القطاع في الأنشطة الزراعية والغذائية، في حين تظل التعاونيات الصناعية والخدمية محدودة. والحافز الرئيس لتسجيل التعاونيات حصولها على إعفاءات ضريبية منها ضريبة الأرباح والضرائب البلدية – الإيجار والبناء – ورسوم التمويل على العقود والضريبة على العقارات المملوكة.[100] وقد جعلت هذه الأحكام شكل التعاونية جذابًا للتجار ومصدري المنتجات الزراعية على مر التاريخ، في حين أن التعاونيات المرتبطة بالطاقة كانت (حتى الآن) غائبة.[101] حدد الممارسون ممن قابلناهم 3 مسارات لإنشاء تعاونيات للطاقة المتجددة بموجب التشريعات الحالية، كل منها يواجه حدود احتكار مؤسسة كهرباء لبنان بطريقة مختلفة.

98 Adapted from Hao et al., "Toward a Shared Zero-Carbon Energy Future".

99 Kanj Hamade et al., The Cooperative Sector in Lebanon: What Role? What Future (Technical report), International Labour Organization (ILO), 2018, available at https://tinyurl.com/29ktjcam [Hamade et al., The Cooperative Sector in Lebanon]

100 Hamade et al., The Cooperative Sector in Lebanon.

101 برزت محاولةٌ فريدةٌ طواها النسيان لتوسيع نطاق هذا الإطار ليشمل قطاع الطاقة؛ وتمثلت في تأسيس الجمعية التعاونية للطاقة البديلة في دير القمر وجوارها (بموجب القرار الوزاري رقم 26 الصادر في 23 آذار/مارس 2010). وقد أُنيطت بهذه التعاونية مهام استيراد، وتجهيز، وتشغيل، وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية لغايات إنتاج الطاقة البديلة، وتخزينها، وتسويقها، فضلًا عن تعزيز الوعي حول مصادر الطاقة المتجددة. ورغم أن التعاونية قد أُسست لأجلٍ مدته 99 عامًا بقاعدة رأس مالٍ متواضعة، بيد أنها حُلَّت في العام ذاته، من دون أن تترك خلفها أي سجلٍ عامٍ يوثّق أنشطتها، أو يُقدّم تفسيرًا لأسباب تصفيتها (انظر: Legal Information Center, "Establishing a Cooperative Society for Alternative Energy in Deir al-Qamar and Its Suburbs/Mount Lebanon", Lebanese University, 23 March 2010, available at http://77.42.251.205/LawView.aspx?opt=view&LawID=225636).

العمل من خلال قوانين التعاونيات والطاقة الحالية لإنشاء مشروعات جماعية للطاقة المتجددة

يسمح القانون رقم 462 بالتوليد الخاص بقدرة تصل إلى 1.5 ميغاوات، للاستهلاك الذاتي حصرًا، ما يقصر التوليد فعليًا على الاستخدام الفردي ويحد من نطاق الترتيبات المشتركة. وقد رفع القانون رقم 318 بشأن إنتاج الطاقة المتجددة الموزعة هذا الحد الأقصى لاحقًا إلى 10 ميغاوات واعترف رسميًا بالتوليد اللامركزي، لكنه لا يزال في انتظار صدور مراسيم التنفيذ. وحين حاول بعض الناشطين تسجيل مشروعات تعاونية، تعثرت العملية. سعت المديرية العامة للتعاونيات للحصول على رأي رسمي من وزارة الطاقة والمياه، إلا أن الأخيرة رفضت تأييد المبادرة، وأشارت إلى عدم حسم النطاق القانوني لاحتكار «مؤسسة كهرباء لبنان» في ظل التشريعات الحالية، وعدم رغبتها في إرساء سابقة في مجال حساس سياسيًا. وبالتالي، فإن هذا العائق ليس حظرًا قانونيًا واضحًا، بل مأزق مؤسسي. وفي الوقت نفسه، يظل النموذج التعاوني قابلًا للتطبيق إداريًا وماليًا. يمكن للتعاونيات الحصول على قروض من خلال الصندوق التعاوني الوطني، وهو ما لا يتوفر للبلديات، وعادةً تتطلب الموافقة على المشروعات دراسة جدوى. كما أشار المشاركون في المقابلات إلى الحاجة إلى بناء القدرات داخل المديرية للتقييم، نظرًا لعدم وجود نماذج محددة، ولاحظوا وجود قاعدة مناطقية تحدد تعاونية طاقة واحدة لكل منطقة، مع استثناءات في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 20 ألف نسمة.[102]

تعبئة إطار عمل المناطق الصناعية كأساس لتوليد الطاقة المشترك بين تجمعات الشركات الصناعية

اعتمد المسار الثاني على قانون المناطق الصناعية لعام 2017 والأحكام السابقة التي تسمح لوزارة الصناعة بترخيص معامل كهربائية في المناطق الصناعية. في منطقة نهر الموت، بحثت مجموعة من الصناعيين إنشاء تعاونية بين المصانع المجاورة لإنتاج الكهرباء لعملياتها الخاصة، مبررين ذلك بأن المناطق الصناعية تتمتع بدرجة من الإعفاء من نظام الكهرباء العام. كان الهدف من المشروع أن يصبح أول تعاونية طاقة مسجلة رسميًا في لبنان، لكن المفاوضات مع المديرية العامة للتعاونيات باءت بالفشل بعد مراجعة مشتركة بين الوزارات مع وزارة الطاقة والمياه.[103] توضح هذه الحالة كيف يبحث الفاعلون عن ثغرات قانونية خارج إطار عمل وزارة الطاقة والمياه، مع الاستمرار في المناورة ضمن حدود نظام الاحتكار.

النظر إلى التعاونيات الزراعية بوصفها نقاط انطلاق، لا سيما فيما يتعلق بأنظمة ضخ المياه بالطاقة الشمسية المدارة جماعيًا

تدير عدة تعاونيات بالفعل موارد مائية مشتركة، كتعاونية دردارة في جنوب لبنان والمبادرات في دير الأحمر في البقاع، ما يدل على أن الإدارة الجماعية للبنية التحتية المشتركة مقبولة قانونيًا. ورأى المشاركون في المقابلات أنه لا يوجد في قانون التعاونيات ما يمنع هذه الكيانات من إدارة الطاقة المتجددة أيضًا، لا سيما لضخ المياه بالطاقة الشمسية، وهذا يدل على وجود مسار عملي يمر من خلال الهياكل القائمة والراسخة اجتماعيًا والمعترف بها إداريًا.[104]

وعبر هذه التجارب، لا يكمن التوتر الأساسي في غياب الأساس القانوني بقدر ما يكمن في تجزئة السلطة بين الوزارات. يتطلب تسجيل التعاونيات التشاور مع وزارة الطاقة والمياه، الرافضة لتأييد هكذا مبادرات بحجة احتكار شركة الكهرباء، في حين أن المديرية العامة للتعاونيات لن تمضي قدمًا من دون الحصول على تلك الموافقة. وبالتالي، لا يوجد حظر قانوني واضح على تعاونيات الطاقة، بل مشكلة في التنسيق بين الوزارات، إذ يعرقل تردد الجانب المعني بالطاقة فعليًا الإجراءات من جانب التعاونيات.

ويزداد هذا الغموض المؤسسي تعقيدًا بسبب التنفيذ غير الكامل للقانون رقم 462 ودور هيئة تنظيم قطاع الكهرباء غير المتبلور إلى الآن. وفي غياب تشريعات ثانوية مستقرة، تعتمد المشروعات على التفسير التقديري بدلًا من القواعد القابلة للتنبؤ. وحتى قرارات القياس الصافي، كالقرار رقم 2011/32-318،[105] التي أجازت خصم الفواتير بدلاً من الدفع المباشر، تخلق حالة من عدم اليقين للتعاونيات التي يعتمد تعريفها القانوني على تحقيق فائدة اقتصادية ملموسة للأعضاء.[106]

وصف العديد من المشاركين في المقابلات مبادرات الطاقة بأنها تتطور في «وضع أزمة»، إذ تحركها ضرورة تأمين الكهرباء بدلًا من الاستناد إلى رؤية تعاونية متماسكة. وكان أحد المسارات المقترحة نموذجًا يركز على العمال، يستحضر تعاونية طاقة بديلة قصيرة العمر تأسست في عام 2010، كان فيها الفنيون وعمال التركيب يستوردون المعدات بالتشارك، ويديرون التركيب والصيانة، وينظمون خدماتهم من خلال هيكل مشترك. وأشار المشاركون في المقابلات أيضًا إلى أن البلديات يمكنها المشاركة رسميًا في التعاونيات، بما في ذلك امتلاك حصص رأسمالية أكبر، مع بقاء الحوكمة قائمة على مبدأ «صوت واحد لكل عضو». لكن كما تشير الحالات التي نناقشها أدناه، فإن مأسسة شكل التعاونية ليس ضروريًا

102 راني الأشقر، مقابلة أجرتها المؤلفة، تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

103 جوزيف الأسعد، مقابلة أجرتها المؤلفة، كانون الأول/ديسمبر 2025.

104 كنج حمادة، مقابلة أجرتها المؤلفة، أيار/مايو 2025

105 الأمين، «مسارات العدالة في مجال الطاقة».

106 حمادة، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

دائمًا للمشاركة أو لتبلور المساءلة.[107]

3.5. الشبكات الصغيرة المحلية ومبادرات الطاقة المتجددة

انتشرت في جميع أنحاء لبنان مبادرات الطاقة المتجددة على مستوى المجتمعات المحلية في شكل أنظمة شمسية مدمجة في شبكات محلية صغيرة تعمل بمولدات الديزل. ورغم أن نشأة هذه الأنظمة ترجع عادةً إلى الفترة التي أعقبت الانهيار المالي، فقد كان العديد منها موجودًا من قبل. وقد أصبحت هذه الأنظمة، المؤسسة بتمويلٍ من الجهات المانحة أو الاستثمار الخاص أو دعم الجاليات اللبنانية في الخارج، بنية تحتية أساسية للبقاء على قيد الحياة منذ اندلاع الأزمة، إذ تضمن توفير الطاقة في الأماكن التي انقطع فيها الإمداد عبر الشبكة الوطنية. ورغم أنها تلبي احتياجات مادية ملحة، فإنها تعكس أيضًا أشكالًا ناشئة من مواطنة البنية التحتية، تتفاوض في ظلها المجتمعات المحلية والبلديات حول الوصول والمسؤولية والحقوق من خلال إدارة الطاقة اليومية.[108] وفي غياب الإمداد الفعال للكهرباء من الحكومة، تخلق هذه المشروعات علاقات جديدة بين المواطنين والتكنولوجيا والحوكمة، كاشفةً عن إمكانات وحدود أنظمة طاقة تنبني من القاعدة إلى القمة.

تنتشر النقاشات حول شرعية هذه الأنظمة بين العاملين في قطاع الطاقة في لبنان، لا سيما عند مقارنتها بشبكات المولدات التي أصبحت مرادفًا للفساد والسيطرة غير الرسمية.[109] لكن في سياق تتكرر فيه الندرة ويغلب على القطاع الطابع غير الرسمي، تحل الحجج القانونية في أغلب الحالات محل الأسئلة الجوهرية حول مواطنة الطاقة، بما في ذلك من يدير الطاقة المحلية، وبأي شروط، وبأي أشكال من المساءلة. يتناول هذا القسم مبادرات الشبكات الصغيرة بوصفها مواقع تجريبية لإدارة الطاقة المحلية، ويقيّم ما إذا كانت تتيح المشاركة والمساءلة والفاعلية الجماعية، وينظر في آثارها في تطوير تعاونيات الطاقة المستقبلية في لبنان. من خلال تحليل حالات في قرى قبريخا وبشعلة وبعلول، تحدد المناقشة العوامل الاجتماعية والمالية والتنظيمية التي ترسم حدود مشاركة المواطنين وتستكشف إمكانيات حوكمة طاقية أكثر تشميلًا.

لا تتطابق الحالات الموضحة أدناه مع تعريف التعاونيات الطاقية القانوني. بدلًا من ذلك، شكلت البلديات لجانًا للطاقة – وهي كيانات حوكمة هجينة تتألف من ممثلين عن البلديات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمقيمين – للإشراف القانوني على إدارة المشروعات وصيانتها. تؤدي هذه اللجان دور جهات تنظيمية محلية بحكم الأمر الواقع، وتتوسط بين الجهات المانحة والمشغلين من القطاع الخاص والمستخدمين النهائيين. ورغم أنها غير معترف بها قانونيًا بموجب قانون التعاونيات، فإنها توفر هيكلًا تشاركيًا لاتخاذ القرارات وإدارة الموارد يقترب من وظائف مؤسسات الطاقة المجتمعية.

نظام القياس الصافي المجتمعي في قبريخا

قامت قرية قبريخا، الواقعة في منطقة مرجعيون بجنوب لبنان، بتجربة برنامج قياس صافي الاستهلاك المجتمعي في عام 2016 في إطار برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه، والمركز اللبناني لحفظ الطاقة، ومؤسسة كهرباء لبنان. رُكِّبَت محطة كهروضوئية بقدرة 250 كيلوواط على أرض البلدية ورُبِطت بشبكة الجهد المنخفض لمؤسسة كهرباء لبنان بموجب القرار 2011/32-318 بشأن القياس الصافي.[110] صُمم النظام لخدمة حوالي 100 أسرة، وعمل من خلال آلية قياس صافي الاستهلاك الافتراضية تحت إدارة مكتب الفوترة في جويّا الذي قام بمطابقة قراءات الاستهلاك والإنتاج لإضافة الرصيد إلى حساب كل مشارك. وفي حين احتفظت كل أسرة باشتراكها الفردي مع مؤسسة كهرباء لبنان، فقد اقتصرت المشاركة على العملاء «ذوي السمعة الحسنة» لدى الشركة – باستثناء مَن ليس لديه خط رسمي أو فواتير غير مسددة، وهو قيد شديد في منطقة تتسم بعدم انتظام الفوترة وانتشار سرقة الكهرباء.[111]

من الناحية الفنية، كان المشروع رائدًا. فقد تضمن النظام آلية تحويل تلقائية تعمل على ضخ الطاقة الشمسية إلى محطة فرعية تابعة لمؤسسة كهرباء لبنان عند توفر الإمداد العام، وإلى شبكة مولدات محلية عند انقطاعه. وبهذه الطريقة، عملت قرية قبريخا كشبكة صغيرة هجينة – مرتبطة رسميًا بمؤسسة كهرباء لبنان ولكنها تعمل فعليًا عبر الشبكة الموازية.[112] على الرغم من أن المشروع يقع قانونيًا في منطقة رمادية بسبب احتكار مؤسسة كهرباء لبنان لتوزيع الكهرباء، يمثل محاولة مبتكرة لمأسسة الملكية الجماعية للطاقة الشمسية في ظل القيود الحالية. وعلى الرغم من النجاح التشغيلي، فقد ثبت أن تكراره أمر صعب. فقد تسببت القيود الإدارية والتقنية لمؤسسة كهرباء لبنان، وقد تفاقمت بسبب الأزمة المالية في لبنان، في وقف تعميم نموذج القياس الصافي المجتمعي ليشمل مناطق أخرى. وأشار شخص قابلناه إلى أن «القياس الصافي المجتمعي لا يمكن أن ينجح إلى حين إصلاح مؤسسة كهرباء لبنان وتمكينها».[113] وأكدت المناقشات مع رئيس بلدية البلدة أن السكان، في الواقع

107 الأسعد، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

108 الأسعد، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

109 أبي حيدر، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

110 الأمين، «مسارات العدالة في مجال الطاقة».

111 حسان حراجلي، مقابلة أجرتها المؤلفة، آب/أغسطس 2025.

112 حراجلي، «مقابلة أجرتها المؤلفة».

113 حراجلي، «مقابلة أجرتها المؤلفة».

العملي، لا يرون انخفاضًا ثابتًا يذكر في فواتير الطاقة الخاصة بهم. لكن تظل قبريخا سابقة تجريبية مهمة: فقد أظهرت أن الإنتاج الجماعي والائتمان الافتراضي كانا ممكنين تقنيًا ومرغوبين اجتماعيًا، وكشفت في الوقت نفسه عن الهشاشة المؤسسية التي تمنع مواطنة الطاقة المحلية من أن تتجذر في النظام الحالي في لبنان.

إلى جانب تصميمه التقني، كان يُنظر إلى مشروع قبريخا في البداية على أنه أقرب إلى تعاونية طاقة، أو على الأقل خطوة أولى نحو ذلك. صوِّرَ المشروع في صورة نموذج طاقة مجتمعي ذي حوكمة مشتركة. وتصور تصميمه الأولي لجنة طاقة محلية وهيكل ملكية قائم على «أسهم» العائلات في المحطة الكهربائية، بما يسمح للسكان بالمشاركة في الاستثمار وإدارة النظام. لم تكن الفكرة تقتصر على الإنتاج الجماعي للكهرباء فحسب، بل كانت تهدف إلى ترسيخ ملكية النظام في أيدي السكان أنفسهم، من خلال هيكل قائم على الأسهم تستثمر فيه العائلات وفقًا لإمكانياتها وتشارك في ملكية المحطة بدرجة متناسبة مع حصصها. لكن كما أوضح شخص قابلناه، لم تتحقق هذه المساهمة المالية أبدًا. فقد جاء تمويل النظام بالكامل من المنح، ولم يقم السكان بأي استثمار مالي، لذا تراجعت إمكانية الملكية المشتركة الرسمية. ونتيجة لذلك، تولت البلدية المسؤولية الكاملة عن العمليات والمشتريات والتنسيق مع مؤسسة كهرباء لبنان، وظلت اللجنة إلى حد كبير تحت مظلة البلدية.[114]

من الناحية القانونية، لا يندرج نظام القياس الصافي المجتمعي أيضًا ضمن تعريف التعاونية، نظرًا لأن القرار 318-32 يعمل من خلال خصومات من الفواتير بدلًا من الإيرادات النقدية؛[115] إذ يقلل المشاركونمبلغ فواتير الكهرباء الخاصة بهم ولكنهم لا يولدون عوائد مالية قابلة للتوزيع، وهو ما يفترضه قانون التعاونيات عادةً. لذلك، ظل النموذج مبتكرًا من الناحية الإدارية ولكنه محدود من الناحية الهيكلية. لكن إذا سرى القانون 318 بالكامل، فقد يفتح المجال لما هو أبعد من خصم الفواتير نحو أشكال أكثر جوهرية من التوليد الجماعي، بما في ذلك التداول بين الأقران أو التبادلات بين القرى التي تتجاوز مجرد المقاصة مقابل استهلاك الكهرباء من مؤسسة كهرباء لبنان. ويمكن أن تتوافق هذه الترتيبات أكثر مع هيكل تعاوني، يُنظِّم الإنتاج والإيرادات والحوكمة جماعيًا.

حالة بعلول

تعد بلدة بعلول، وهي بلدية ريفية في البقاع الغربي، أحد أبرز الأمثلة في لبنان على توفير الكهرباء بقيادة المجتمع المحلي. في عام 2012، وسط انقطاعات مستمرة للتيار الكهربائي واعتماد واسع النطاق على المولدات الخاصة المكلفة، أنشأ السكان شبكة صغيرة تعمل بالديزل مولتها تبرعات المجتمع المحلي والجالية في الخارج بلغت قيمتها حوالي 300 ألف دولار أمريكي.[116] نشأت المبادرة من عدم الرضا المشترك عن الموردين الخاصين وعكست ثقافة البلدة القوية في المشاركة المدنية والاهتمام البيئي، المتأصلة في مجلس بعلول – وهو مجلس محلي على غرار مجالس الأحياء في أمريكا اللاتينية.

تستند حوكمة الشبكة الصغيرة الهجينة في بعلول إلى مبادئ ديمقراطية وتشاركية. فالنظام مملوك ملكية جماعية من السكان وليس البلدية، وتوزع الأرباح على أفراد المجتمع المحلي الذين هم بمثابة مساهمين في الشبكة. وتقوم لجنة طاقة محلية (خدمة كهرباء بعلول) بتحديد أولويات الاستثمار، ووضع الرسوم، والإشراف على الصيانة. تُحسَب الرسوم بشفافية استنادًا إلى رواتب العمال، وكلفة الصيانة والاستبدال، وسعر وقود الديزل.[117] وجاء دمج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في عام 2018، بدعم من برنامج بلدي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ونفذته منظمة كاريتاس ومؤسسة رينيه معوض، لتزيد كفاءة الشبكة وربحيتها زيادةً كبيرة، فأتاحت خفض الفواتير بنسبة 50% – على مرتين – والإبقاء على رسوم أقل من تلك التي حددتها وزارة الطاقة والمياه. ومن خلال تعبئة المجتمع المحلي لتمويل المشروع، واتخاذ القرارات الجماعية، وتقاسم الأرباح بالعدل، عززت شبكة بعلول الصغيرة التضامن المحلي ومأسست شكلًا من أشكال الحوكمة التشاركية للطاقة.

تجمع الشبكة الهجينة بين توليد الطاقة بالديزل وقدرة شمسية تبلغ 80 كيلوواط من الطاقة المرتبطة بمؤسسة كهرباء لبنان. وعلى الرغم من أن مؤسسة كهرباء لبنان لم تعترف رسميًا بالمشروع، فقد أقرت بوجوده ضمنًا من خلال ربطه بالشبكة الوطنية وتطبيق نظام القياس الصافي على الإنارة العامة للبلدة ومخيم اللاجئين المجاور.[118] لكن لا يستفيد سكان بعلول مباشرةً من آلية القياس الصافي، إذ لا يُعوَّض استهلاكهم إلا بطريقة غير مباشرة، من خلال المدخرات المجتمعية بدلًا من تخفيضات الفواتير الفردية. وعلى الرغم من نجاحه المحلي، لا يزال النظام مقيدًا بالغموض التنظيمي وأوجه القصور التقنية، فهو لا يستطيع تصدير فائض الكهرباء حين يتجاوز الإنتاج الطلب، ما يحد من التحسين الاقتصادي والاندماج في نظام الطاقة الأوسع.[119]

تُظهر تجربة بعلول كيف يمكن لنظام طاقة لامركزي وبإدارة جماعية أن يقترب من نموذج تعاوني في الممارسة العملية. الملكية قائمة على المجتمع المحلي، والحوكمة تشاركية، وتوزيع الإيرادات بين السكان المعترف بهم كمساهمين.[120] وبهذا المعنى، يتوافق النموذج مع المبادئ التعاونية المتمثلة في الأصول الإنتاجية المشتركة، واتخاذ القرار الديمقراطي،

114 حراجلي، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

115 الأمين، «مسارات العدالة في مجال الطاقة».

116 Alix Chaplain, “Strategies of Power and the Emergence of Hybrid Mini-Grids in Lebanon”, Jadaliyya, 8 May 2022, available at https://www.jadaliyya.com/Details/43932 [Chaplain, “Strategies of Power”]

117 Chaplain, “Strategies of Power”.

118 Chaplain, “Strategies of Power”.

119 الأسعد، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

120 الأسعد، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

والمنفعة الجماعية. والقيد الرئيس ليس هيكلها الداخلي، بل وضعها القانوني. يعمل المشروع في منطقة رمادية في ظل احتكار مؤسسة كهرباء لبنان، ويفتقر إلى الاعتراف الرسمي كجهاز توليد مرخص أو كيان تعاوني للطاقة مسجل لدى الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء. ويحد الغموض التنظيمي من قدرته على التوسع أو تصدير فائض الكهرباء أو الاندماج الكامل في الإطار الوطني.[121] وبالتالي، لا توضح بعلول غياب ممارسة تعاونية قابلة للتطبيق في مجال الطاقة، بل التوتر بين الملكية الجماعية المؤسسية محليًا والبنية القانونية غير المستعدة بعد لاستيعابها.

حالة بشعلة

تضم قرية بشعلة، الواقعة في منطقة البترون شمال لبنان، واحدة من أكثر شبكات الطاقة المحلية الصغيرة تطورًا في البلاد. أنشئ المشروع في عام 2023 من خلال شراكة بين شركة «إم إي غرين» الخاصة والبلدية ولجنة طاقة محلية تُعرف بـ«نور بشعلة»، ويوفر الكهرباء على مدار 24 ساعة من خلال نظام هجين يجمع بين توليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتخزين البطاريات والحد الأدنى من الدعم بالديزل.[122] يعمل المولد الآن لأقل من 40 ساعة في السنة، ما يمثل انخفاضًا بنسبة 98% في استخدام الديزل وتحسنًا كبيرًا في الموثوقية في منطقة طالما اعتمدت على إمدادات كهرباء باهظة الثمن ومتقطعة.[123]

يعمل المشروع من خلال اتفاقية تأجير مع خيار الشراء، مبنية على ضمانات الأداء. ويستند المشروع إلى منشأة طاقة شمسية سابقة في القرية أصبحت غير كافية وغير ملائمة لتلبية الطلب المتزايد، سواء من حيث السعة أو تصميم النظام. قامت شركة إم إي غرين بتمويل وتركيب البنية التحتية للطاقة الشمسية والتخزين وتحتفظ بملكيتها خلال فترة أولية مدتها 15 عامًا. لا تشتري البلدية النظام مقدمًا؛ بل تدفع مبلغًا شهريًا ثابتًا مستمدًا من عائدات الكهرباء، ما يسمح للشركة باسترداد استثمارها والعائد المتفق عليه بمرور الوقت. عند انتهاء العقد، وبمجرد سداد الكلفة الرأسمالية والعائد، تنتقل ملكية النظام بالكامل إلى البلدية.[124] وعلى عكس نموذج منتج الطاقة المستقل التقليدي،[125] لا تمتلك الشركة الكهرباء إلى الأبد ولا تبيعها إلى الشبكة؛ بل تمتلك المعدات مؤقتًا وتشغلها بموجب شروط تعاقدية مرتبطة بالأداء وتقديم الخدمة. توزَّع الكهرباء من خلال نظام قياس ذكي، وتحدد التعريفات بنحو 20 دولارًا أمريكيًا لكل 250 كيلوواط ساعة شهريًا، وهذا أقل بكثير من أسعار المولدات السائدة.[126] في سياق انعدام الأمن الطاقي، لم يكن الهدف الرئيس خلق هوية تعاونية، بل استقرار الوصول إلى الكهرباء وتخفيف الضغط المالي على الأسر.

تأخذ المشاركة في «بشعلة» شكلًا مختلفًا عن النماذج التعاونية. تشرف لجنة «نور بشعلة»، المكونة من ممثلين عن البلدية والمجتمع المحلي، على إدارة النظام وقرارات الرسوم، ما يضفي درجة من المساءلة المحلية ضمن هيكل ممول من القطاع الخاص. توجه الإيرادات نحو الاستدامة التشغيلية بدلًا من توزيع الأرباح، وتخضع هوامش الربح لشروط تعاقدية وإشراف سياسي.[127] يُبرِز هذا تمييزًا مهمًا: لا تتطلب حوكمة الطاقة التشاركية بالضرورة ملكية جماعية للأصول، لكنها تتطلب قيودًا على استخراج الأرباح وآليات شفافية. وبهذا المعنى، تطرح «بشعلة» نموذجًا هجينًا شكّلَه انعدام الأمن الطاقي بدلًا من الالتزام الأيديولوجي – نموذج يعطي الأولوية للقدرة على تحمل التكاليف والاستقرار ويحاول في الوقت نفسه منع عودة ظهور منطق المضاربة الذي حدد اقتصاد المولدات الكهربائية في لبنان.

التوليف: الآثار المترتبة على مواطنة الطاقة

في هذه الحالات الثلاث، لا يُعبَّر عن مواطنة الطاقة في المقام الأول من خلال المشاركة السياسية الرسمية، بل من خلال تنظيم البنية التحتية نفسها. يدخل الناس مجال الطاقة من خلال بناء أو تمويل أو إدارة أو استقرار الإمدادات في سياقات لم تعد تتكفل بها الدولة. لكن لا تتكشف هذه الممارسات على أرضية واحدة. فهي تتشكل من خلال الاستثمارات السابقة في البنية التحتية، والقدرات البلدية، والوصول إلى تمويل الجاليات، والجغرافيا. فالقرى التي دخلت الأزمة بأصول طاقة شمسية أو شبكات موازية قائمة قد تمكّنت من إعادة تنظيم الإمدادات بطريقة جماعية، في حين بقيت قرى أخرى حبيسة ترتيبات غير رسمية أو استغلالية، ما جعل مواطنة الطاقة غير متكافئة ماديًا منذ البداية.

تقع النماذج التعاونية ضمن هذا المشهد بوصفها مأسسة محتملة للملكية الجماعية، ولكن ليس بوصفها حلًا شاملًا. ألمحت قبريخا إلى الملكية القائمة على الأسهم، لكنها ظلت ممولة من المنح ومقيدة مؤسسيًا. تقترب بعلول من التعاونية في الممارسة العملية، إذ تعيد توزيع الفوائض وتعترف بالسكان كمساهمين، وإن كان ذلك من دون تسجيل رسمي. تُظهر بشعلة أن المشاركة ممكنة من دون ملكية جماعية، من خلال الإشراف على الرسوم والعوائد المحددة في إطار هيكل التأجير مع خيار الشراء. تشير هذه الاختلافات إلى أن بيت القصيد ليس التسمية القانونية، بل هيكل توزيع المنافع، واتخاذ القرار، والقيود على الاستخراج.

وهنا يصبح غياب إطار تنظيمي فاعل وناظم أمرًا حاسمًا.

121 أبي حيدر، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

122 فيليب خوري، «مقابلة أجرتها المؤلفة»، آب/أغسطس

123 خوري، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

124 خوري، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

125 Christoph Wurzenrainer, “What is an Independent Power Producer (IPP)?”, PowerUp, 17 December 2025, available at https://tinyurl.com/nebfejft

126 خوري «مقابلة أجرتها المؤلفة»

127 خوري، «مقابلة أجرتها المؤلفة»

فمن دون هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء تتمتع بسلطات واضحة وتحدد حقوق التوليد وسقوف الأرباح وشروط الوصول إلى الشبكة والحدود الفاصلة بين الاستهلاك الذاتي والبيع التجاري، تعمل المبادرات الجماعية في منطقة رمادية. في هذا الفضاء، يظل التمييز بين التوفير المجتمعي والتراكم الخاص متذبذبًا. إذا سرى القانون 318 بالكامل ووضحت الهيئة قواعد التبادل بين الأقران ومبيعات الفائض والترخيص التعاوني، يمكن للتعاونيات الطاقية أن تتجاوز تعويض الفواتير نحو توليد جماعي حقيقي مع تدفقات إيرادات منظمة. وعلى القدر نفسه من الأهمية، سيتعين على الجهة التنظيمية ضمان ألا تعيد اللامركزية إنتاج منطق اقتصاد المولدات تحت قناع بيئي.

وبالتالي، فإن مواطنة الطاقة هنا ليست غائبة ولا متحققة بالكامل. يسير التفاوض بشأنها في إطار بنى تحتية مجزأة وتنظيم ناقص. الممارسة الجماعية موجودة، لكن استمراريتها تعتمد على إمكانية تطور البنية المؤسسية لتحمي المشاركة من استيلاء السماسرة الطائفيين ومصالح رأس المال الخاص، ولمنع اللامركزية من أن تصبح مجالًا آخر لتحقيق أرباح غير محدودة.

6. التوصيات والخلاصة

تتعامل هذه الدراسة مع الكهرباء بوصفها مجالًا تتقاطع فيه الحوكمة والنزاع والعمل وعدم المساواة المناطقية. فالتعبئة المرتبطة بالكهرباء في لبنان، على الرغم من تجاهلها، لم تكن غائبة ولا استثنائية. فقد نظم العمال أنفسهم ضد الخصخصة والظروف غير المستقرة، واحتج السكان على التوزيع المقنن وغير المتكافئ، وربط النشطاء الكهرباء بالفساد والانهيار المالي. لكن ظلت هذه النضالات مجزأة عبر المكان والزمان والظروف المادية، ما حال دون توحيدها في مشروع سياسي مستدام يركز على الكهرباء كحق عام. والأهم من ذلك، أنها فشلت أيضًا في تكوين تحالفات دائمة بين النضالات المختلفة أو تحالفات طبقية. إذ لم تتلاقَ تحركات العمال مع مظالم المستهلكين، وظلت المبادرات البلدية محصورة محليًا، ونادرًا ما تُرجمت حملات النشطاء إلى تحالفات اجتماعية واسعة. لقد تبلور الحراك النقابي في كنف نظامٍ للمحاصصة الطائفية كبّل آفاق التنظيم الطبقي، في حين خضعت الاحتجاجات المحلية مرارًا لعمليات إعادة تأطير من بوابة التجاذبات الحزبية؛ الأمر الذي زاد من إعاقة مسارات التلاقي التضامني.

بعد عام 2019، ومع تفاقم الانهيار المؤسسي، وجّهَت الطاقات الجماعية أكثر فأكثر نحو تأمين الوصول إلى الخدمات في ظل ظروف الندرة بدلًا من تغيير البنية المؤسسية لتوفيرها. وتحول الانخراط السياسي من المطالبات الموجهة للدولة إلى ترتيبات تفاوضية داخل البنى التحتية المتداعية وحولها (انظر الشكل 4).

الشكل 4: ملخص مواطنة الطاقة في لبنان

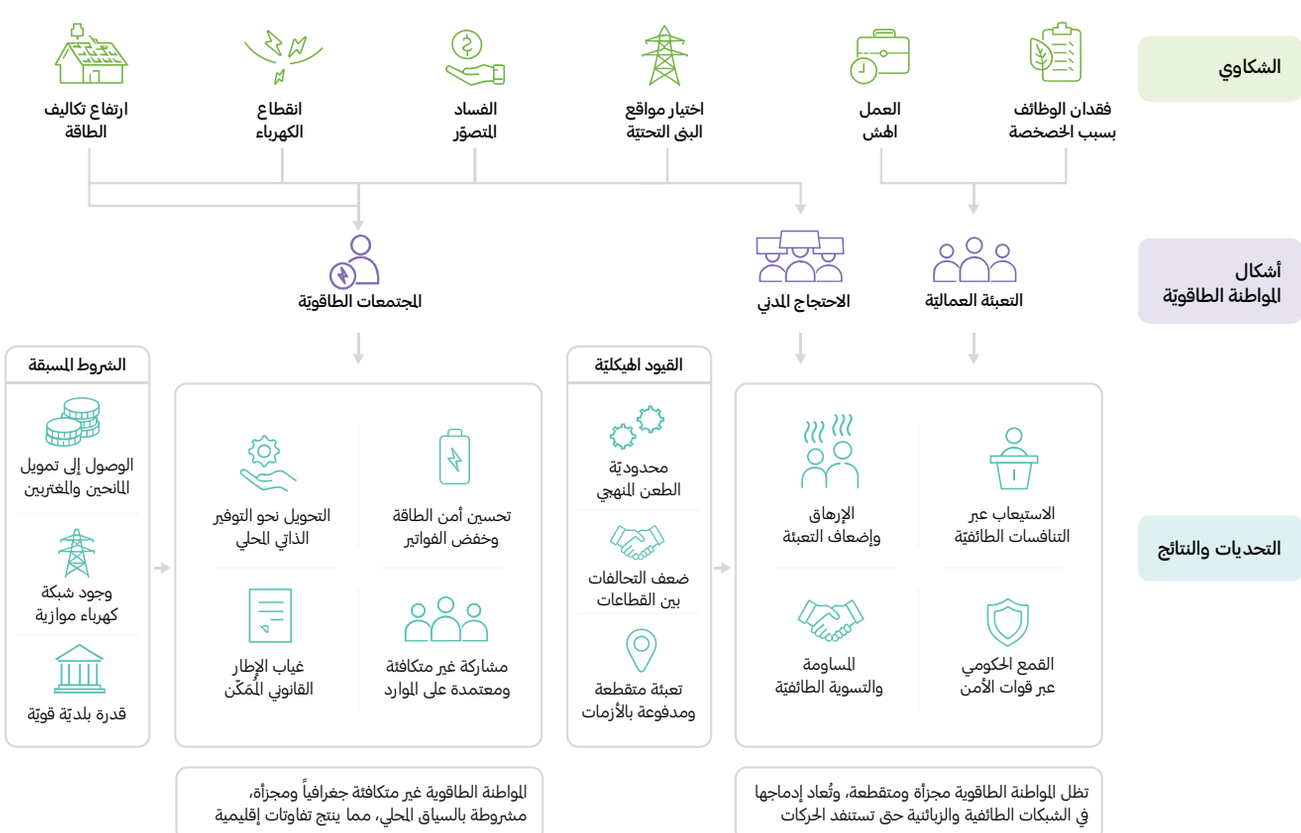

لذلك، على مدى العقدين الماضيين على الأقل، لم تعمل الكهرباء في لبنان كخدمة عامة شاملة تتوسط في مواطنتها. يعتمد الوصول على الجغرافيا والدخل والاستثمارات السابقة في البنية التحتية ودعم الجاليات في الخارج والقدرة البلدية. تظهر المواطنة من خلال القدرة على تأمين الإمداد أو تمويله أو صيانته أو تنظيمه جماعيًا. وبهذا المعنى، فإن مواطنة البنية التحتية ليست إطارًا مجردًا، بل حالة تجريبية: يسير التفاوض على الانتماء والاستحقاق من خلال التوصيل والدفع والإدارة المحلية بدلًا من أن تكفلها الخدمة العامة.

كان التحول نحو الحلول المحلية ذا أهمية مادية. دخلت قرى كقبريخا وبعلول الأزمة ببنية تحتية ممولة من الجهات المانحة أو مدعومة من الجالية يمكن إعادة توظيفها وتوسيعها. قامت بشعلة على جهود سابقة غير كاملة في مجال الطاقة الشمسية وشبكة مولدات بلدية قائمة. وبالتالي، أُضِيفَت هذه التحولات إلى أنظمة موجودة مسبقًا. وبهذا المعنى، لم تحل اللامركزية في لبنان محل اقتصاد المولدات بقدر ما غيرت شكله الهجين بالفعل. لكن هذا التوطين ينطوي على عواقب توزيعية. تمكنت المجتمعات التي تتمتع بالتماسك التنظيمي واستقرار التحويلات المالية والنفوذ السياسي من تحقيق الاستقرار في الإمدادات، وفي بعض الحالات، مأسسة الحوكمة التشاركية، في حين بقيت مجتمعات أخرى حبيسة ترتيبات المولدات الاستغلالية، أو حتى في حالة من عدم الاستقرار الطاقي الأعمق، أسفرت عن تفاوت جغرافي في الموثوقية وفي مواطنة الطاقة.

تدخل النماذج التعاونية هذا المشهد يوصفها آليات مؤسسية محتملة لتنظيم المشاركة والحد من الاستغلال. وتُظهر الحالات المحلية أن الممارسة التعاونية يمكن أن توجد فعليًا، كما في حالة بعلول، حتى من دون تسجيل رسمي. كما تُظهر أن الملكية الجماعية ليست السبيل الوحيد للمساءلة، كما في حالة نموذج الإيجار مع خيار الشراء في بشعلة، حيث تُحدد هوامش الربح تعاقديًا وتخضع لرقابة البلدية. وتكمن المشكلة الأساسية في غياب إطار تنظيمي ناظم وفاعل. فمن دون هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء تتمتع بسلطات واضحة، تنذر اللامركزية بتكرار منطق اقتصاد المولدات تحت قناع الطاقة المتجددة. وإذا توسع التوليد الموزع من دون قواعد بشأن سقوف الأرباح والوصول إلى الشبكة والتبادل بين الأقران والترخيص التعاوني، فقد تصبح المبادرات المحلية مجرد مواقع جديدة للتراكم.

وبالمجمل، تسببت أزمة الكهرباء في لبنان في تآكل العقد الاجتماعي المؤقت، لكنها ولدت أيضًا تجارب في مجال الحوكمة المحلية. تكشف هذه التجارب عن قدرة المجتمعات المحلية على إعادة تنظيم الطاقة، وعن هشاشة هذه الترتيبات في غياب الإصلاح الهيكلي. لن يتحدد مستقبل مواطنة الطاقة في لبنان بالاحتجاج وحده، ولا بالتكنولوجيا وحدها. بل سيتشكل بناءً على ما إذا كانت اللامركزية ستُؤسس كنظام ديمقراطي ومرتبط اجتماعيًا، أم سيُسمح لها بالانجراف نحو سوق آخر من التراكم غير المنظم. إذن، السؤال ليس ما إذا كانت المجتمعات المحلية قادرة على تنظيم الكهرباء؛ فهي تفعل ذلك بالفعل. السؤال هو ما إذا كانت الدولة ستنشئ البنية التنظيمية التي تكفل أن تعمق هذه الجهود الحقوق الجماعية بدلًا من ترسيخ البقاء المتفاوت. والتوصيات التالية مستمدة من هذا التشخيص.

تفعيل هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء بصلاحيات اجتماعية وديمقراطية

يجب أن تتناول صلاحيات الهيئة صراحةً حوكمة التوليد اللامركزي. ويشمل ذلك توضيح الوضع القانوني للكيانات الطاقية المجتمعية والتعاونية الفعلية. ومن شأن ذلك أن يضع معايير شفافة لترخيص التوليد الموزع حتى السقف البالغ 10 ميغاوات بموجب القانون 318، وأن يخلق إطارًا تنظيميًا للتداول بين الأقران وتبادل الكهرباء بين القرى.[128] ومن المهم بالقدر نفسه فرض حدود قابلة للإنفاذ على هوامش الربح في نماذج الإمداد اللامركزية، تمنع توطيد أشكال جديدة من التراكم المضاربي. وبغياب هذه الضوابط، تنذر اللامركزية بإعادة إنتاج اقتصاد المولدات غير المنظم في شكل اقتصاد الطاقة المتجددة.

وضع مسار قانوني لتعاونيات الطاقة المتجددة

العقبة الرئيسة في لبنان ليست غياب قانون تعاوني مناسب، بل الافتقار إلى التنسيق بين الوزارات والإرادة السياسية. توجد حاجة إلى بروتوكول رسمي بين وزارة الطاقة والمياه والمديرية العامة للتعاونيات لمنع العرقلة التعسفية لتعاونيات الطاقة في مرحلة التسجيل. ضمن هذا الإطار، يوجد نموذجان يستحقان اهتمامًا خاصًا. يمكن لتعاونية الطاقة المتجددة المملوكة للعمال أن تجمع بين الفنيين وعمال التركيب والمهندسين تتيح استيراد المعدات بالتشارك، وتنظيم المشتريات، وتقديم خدمات التركيب والصيانة. سيعالج هذا النموذج هشاشة اليد العاملة في قطاع الطاقة المتجددة، ويقلل من الاعتماد على المستوردين المهيمنين، ويثبت القدرات التقنية محليًا. وفي وقت يُصاغ فيه الإصلاح حول التحويل إلى شركات والاستعانة بمصادر خارجية، توفر هذه التعاونيات مسارًا بديلًا لليد العاملة متجذرًا في الملكية الجماعية بدلًا من نموذج التعاقد مع العمال.

وبالتوازي مع ذلك، ينبغي أن تتجاوز تعاونيات الطاقة المجتمعية ترتيبات تعويض الفواتير. فنماذج القياس الصافي المجتمعية الحالية تقلل التكاليف، ولكنها لا تولد دخلًا قابلًا للتوزيع. ولكي تعمل التعاونيات ككيانات اقتصادية حقيقية، يجب أن تسمح الإصلاحات التنظيمية ببيع فائض الكهرباء داخل مناطق جغرافية محددة، وأن تتيح التبادل بين الأقران بما يتجاوز مجرد القياس الصافي مقابل حجم الاستهلاك من مؤسسة كهرباء لبنان. والأهم من ذلك، يجب أن تظل الإيرادات مقيدة بمبادئ التعاونيات: حوكمة «صوت واحد لكل عضو» وعائد محدود على رأس المال.

128 الأمين، «مسارات العدالة في مجال الطاقة».

فرض حدود قصوى للأرباح وضمانات اجتماعية في النماذج اللامركزية

ليس من الضروري أن تتخذ جميع الأنظمة اللامركزية شكلًا تعاونيًا. فقد تكون الترتيبات المختلطة، من شاكلة هياكل التأجير مع خيار الشراء، مناسبة في سياقات انعدام الأمن الطاقي الحاد. لكن تتطلب هذه النماذج ضمانات واضحة. فيجب أن يكون تحديد الرسوم شفافًا، ومعدلات العائد الداخلية ملزمة تعاقديًا، وأن تُعلَن جداول استرداد التكاليف للجمهور، وأن تُحدد بنود نقل الملكية بوضوح منذ البداية. والهدف من ذلك ليس تثبيط المشاركة الخاصة، بل منع أن تصبح الكهرباء اللامركزية مجالًا جديدًا لاستخراج الريع في ظروف ضعف التنظيم.

معالجة التفاوتات الجغرافية في الوصول إلى الطاقة

لقد أسفرت اللامركزية بالفعل عن تباينات مناطقية. فالمجتمعات التي لديها إمكانية الوصول إلى التمويل من الجاليات، أو شراكات مع الجهات المانحة، أو بنية تحتية سابقة، تحظى باستقرار الإمدادات ورسوم أقل، في حين تظل مجتمعات أخرى تعتمد على إمدادات متقطعة ومكلفة. يجب أن تعترف السياسة الوطنية بهذا التباين. ويمكن لآليات من قبيل صناديق التضامن الممولة من خلال ضرائب التوليد الموزع، والمساعدة الفنية لبلديات تعاني من نقص الموارد، والحوافز للتنسيق على مستوى اتحادات البلديات، أن تخفف من حدة التفاوتات الناشئة. وبغياب تدابير إعادة التوزيع، ستظل مواطنة الطاقة مرتبطة بالثروة وتدفقات التحويلات المالية وقدرات البلديات.

إعادة صياغة التعاونيات بوصفها بنية تحتية ديمقراطية، وليس بوصفها غاية أيديولوجية

التعاونيات ليست نماذج ناجحة بطبيعتها ولا يجوز إضفاء صبغة رومانسية عليها. في الممارسة العملية، يمكن أن تعيد إنتاج الإقصاء إذا اعتمد الانضمام إليها على رأس مال مسبق أو سيطرت عليها الشبكات السياسية القائمة. في لبنان، سوف تتوقف إمكاناتها الديمقراطية على تصميم مؤسسي لا يربط المشاركة بالقدرة على الدفع، ويبقي العضوية مفتوحة، ولا يسهل على الفاعلين الحزبيين السيطرة عليه. لا تكمن قيمة الشكل التعاوني في تسميته، بل في قدرته على تضمين إجراءات الحوكمة الديمقراطية والجماعية في البنية التحتية. وسواء توسعت المشاركة أو تقلصت، فسيعتمد ذلك على إنفاذ اللوائح التنظيمية والالتزام السياسي.

ملحق: قائمة الأشخاص الذين قابلناهم

1. حسان حراجلي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خبير في مشروع قبريخا.
2. فيليب خوري: الرئيس التنفيذي لشركة إم إي غرين، شركة الطاقة المتجددة التي نفذت مشروع بشعلة.
3. كريستينا أبي حيدر: محامية وخبيرة قانونية في مجال تعاونيات الطاقة.
4. جوزيف الأسعد: رئيس المركز اللبناني لحفظ الطاقة في تعاونيات الطاقة.
5. كنج حمادة: خبير اقتصادي في التنمية والزراعة، متخصص في التعاونيات الزراعية.
6. راني الأشقر: موظف سابق في المركز اللبناني لحفظ الطاقة ولديه خبرة في مجال تعاونيات الطاقة.
7. سابين سعد: مديرة في الجمعية اللبنانية لتوفير الطاقة والبيئة ولديها خبرة في مجتمعات الطاقة.
8. ريما ماجد: أستاذة مساعدة في الجامعة الأمريكية في بيروت، متخصصة في الحركات الاجتماعية.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس